مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد(١٢)، العدد(٤)، ص ص ٢٨٥٧- ٢٨٩٥ (جماد الآخر ١٤٤٠هـ / مارس ٢٠١٩م)

التّميميُّون

آراؤهم الاعتقاديّة، وخطؤهم على الإمام أحمد

الدكتور بدر بن ناصر بن محمد العوّاد
الأستاذ المشارك في قسم العقيدة والمذاهب المعاصرة
بجامعة القصيم

المستخلص:

يُسلّط هذا البحث الضّوء على إحدى الاتّجاهات الكلاميّة التي ظهرت لدى بعض علماء الحنابلة، على الرّغم من أنّ الإمام أحمد -الذي هو إمام مذهبهم- معروف بحرصه الشّديد على الاتّباع المحض وعلى اقتفاء آثار السّلف حتى اشتهر بـ(إمام أهل السُّنّة)، وذلك من خلال التّعرّف على التّميميّين وعرض جملة من مخالفاتهم.

ومن أهداف هذا البحث: تلمُّس الأسباب التي أسهمت في انحرافهم عن طريقة إمام أهل السُّنّة وميلهم إلى أصول عبد الله بن كُلّاب، والمنهج المتّبع فيه هو المنهج الوصفي النّقديّ.

ومن أهمّ نتائج البحث: الإشارة إلى أنّ التّميميّين في الجملة على اعتقاد أهل السُّنة والجماعة، وأنه يمكن تصنيفهم تحت ما يُسمّى (متكلّمة الصِّفاتيّة)، وأنهم وافقوا ابنَ كُلّاب في بعض أصوله الكلاميّة، وربّما خالفوه ووافقوا أبا الحسن الأشعريَّ أو الباقلانيَّ اللذَينِ كانا لهما أثر كبير عليهم فيما تبنّوه من آراء كلاميّة، وأنّ القوم أُتوا من قلّة خِبرتهم بعلم الكلام ومن عدم معرفتهم التّامّة باعتقاد السّلف، كما يوصي البحث بإفراد رسالة الشّيخ أبي الفضل التّميمي ورسالةِ ابنِ أخيه رِزق الله بالنّظر في موضوعاتها والدّراسة الفاحصة لمسائلها.

الكلمات المفتاحيّة: التميميّون، متكلّمة، الحنابلة، الكُلّابيّة، الأشعري، الباقلاني.

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد(١٢)، *العدد*(٤)، ص ص ٢٨٥٧- ٢٨٩٥ (جماد الآخر ١٤٤٠هـ / مارس ٢٠١٩م)

التّميميُّون، آراؤهم الاعتقاديّة، وخطؤهم على الإمام أحمد

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدّمة:

إنّ الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، مَن يهدِه الله فلا مضلّ له، ومَن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أنّ محمدًا عبده ورسوله.

﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسۡلِمُونَ ﴾ [آل عمران: ١٠٢].

﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِي خَلَقَكُم مِّن نَّفۡسٖ وَٰحِدَةٖ وَخَلَقَ مِنۡهَا زَوۡجَهَا وَبَثَّ مِنۡهُمَا رِجَالٗا كَثِيرٗا وَنِسَآءٗۚ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِي تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلۡأَرۡحَامَۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيۡكُمۡ رَقِيبٗا ﴾ [النساء: ١].

﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَقُولُواْ قَوۡلٗا سَدِيدٗا ٧٠ يُصۡلِحۡ لَكُمۡ أَعۡمَٰلَكُمۡ وَيَغۡفِرۡ لَكُمۡ ذُنُوبَكُمۡۗ وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَقَدۡ فَازَ فَوۡزًا عَظِيمًا ﴾ [الأحزاب: ٧٠ – ٧١].

أما بعد:

فمن المعلوم للقاصي والدّاني أنّ الإمام أحمد بن حنبل أحدُ كبار علماء الدِّين وأئمّة السُّنّة، وأنه وقف حياته على العلم وكان من أشدّ النّاس حرصًا على اتّباع سَنن السّلف واقتفاء آثارهم حتى رفع الله ذكره وأعلى مناره، لا سيّما بعد فتنة القول بخلق القرآن التي جرت على أيدي بعض خلفاء بني العبّاس بتحريض من المعتزلة(١).

وقد حرص الحنابلة من بعده على اقتفاء أثره في الائتمام بهدي السّلف الصّالح وتعظيم طريقتهم ومناوءة مخالفيهم حتى اشتهروا بأنهم إذا كثروا في مكان "لا يستطيع مبتدعٌ أن يسكن بين أظهرهم"(٢)، وأنهم لا يحابون في ذلك أحدًا ولو كان من كُبَرائهم وأعيان

(١) انظر: سيرة الإمام ابن حنبل لصالح بن أحمد (٤٩) محنة الإمام أحمد بن حنبل لعبد الغني المقدسي، مجمل الرّغائب فيما للإمام أحمد بن حنبل من المناقب للخزرجي (٢٤٢)، تاريخ الإسلام للذّهبي (٩٧/١٨)، البداية والنّهاية لابن كثير (٣٣١/١٠).
(٢) البداية والنّهاية لابن كثير (٤٥/١٤).

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد(١٢)، العدد(٤)، ص ص ٢٨٥٧- ٢٨٩٥ (جماد الآخر ١٤٤٠هـ / مارس ٢٠١٩م)

مذهبهم[(١)]، وكم دخلوا في مواجهات ونالهم من أذى بسبب اعتقادهم[(٢)].

غير أنّ منهم من تأثّر ببعض المناهج الكلاميّة المخالفة لطريقة الإمام أحمد فمقلٌّ ومُكثر، ومن هؤلاء التّميميّون الذي هم من رؤوس حنابلة بغداد وأعلام مدرستهم.

مشكلة البحث:

يحاول هذا البحث أن يُسَلّط الضّوء على جانب مهمّ من المسيرة الاعتقاديّة عند الحنابلة، حيث يتناول بالدّرس المؤثّرات التي أدّت ببعضهم إلى الانحراف عن طريقة إمامهم السّلفيّة، على الرّغم من كونهم قد وُجِدوا في عصر قريبٍ من عصره ونشأوا في بغداد التي هي بلدُه، كما يحاول أن يُبيّن بعضَ المخالفات التي وقعوا فيها، ومِن أين دخل عليهم الخلل؟ وهل وقعوا في تلك المخالفات دون أن يشعروا بأنهم خالفوا طريقة السّلف أم لا؟ وما نوع الخطأ الذي وقعوا فيه على الإمام أحمد؟ وما أثر ذلك ونتيجته؟

أهداف البحث:

يهدف البحث إلى تحقيق ثلاثة أمور أساسيّة:

١- معرفة الأسباب الكامنة وراء مخالفة التّميميّين لطريقة إمامهم على الرّغم من تعظيمهم له وحرصهم على اتّباعه وترسّم خُطاه.

٢- الوقوف على نماذج من تلك المخالفات الاعتقاديّة.

٣- بيان خطئهم على الإمام أحمد فيما حَكَوهُ عنه من مسائل الاعتقاد، وما ترتّب على ذلك.

الدّراسات السّابقة:

من خلال البحث في دلائل الرّسائل والبحوث والبحث في محرّكات البحث العالميّة ومذاكرة بعض المطّلعين من أهل الاختصاص لم أجد من أفرد هذا الموضوع بالبحث.

منهج البحث:

سلكتُ في هذا البحث المنهجَ الوصفيَّ النّقديّ

---

(١) انظر: البداية والنّهاية لابن كثير (١٢/٩٨).

(٢) انظر: المصدر السّابق (١٢/٦٦ و١١٥ و١٦٢) و(١٣/٢٠).

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد(١٢)، *العدد*(٤)، ص ص ٢٨٥٧- ٢٨٩٥ (جماد الآخر ١٤٤٠هـ / مارس ٢٠١٩م)

إجراءات البحث:

عرّفتُ بالتّميميّينَ ـ الذين هم محلّ الدراسة ـ وذلك بالرّجوع إلى كتب التّراجم والتّاريخ وغيرهما، ثمّ عرضتُ لجملة من آرائهم التي خالفوا فيها طريقة السّلف مع بيان مَن وافقوه في تلك المخالفات وقولِ السّلف فيها، ولم أستقصِ آراءهم تلك لِمَا سيترتّب على ذلك من إطالة البحث، ثمّ بيّنتُ خطأ التّميميّين على الإمام أحمد فيما حكوه عنه من مسائل الاعتقاد وأثر ذلك.

خطّة البحث:

المقدّمة.

المبحث الأوّل: التّعريف بـ(التّميميّين).

المبحث الثّاني: آراؤهم الاعتقاديّة.

المبحث الثّالث: خطؤهم على الإمام أحمد.

الخاتمة: وتتضمّن أهمّ النّتائج وأبرز التّوصيات.

قائمة بأسماء المصادر والمراجع.

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد(١٢)، العدد(٤)، ص ص ٢٨٥٧- ٢٨٩٥ (جماد الآخر ١٤٤٠هـ / مارس ٢٠١٩م)

د. بدر بن ناصر بن محمد العواد

المبحث الأوّل:
التّعريف بـ(التّميميّين)

التّميميّون من البيوتات الحنبليّة البغداديّة ذائعة الصّيت، والتي توارث أفرادُها العلمَ كابرًا عن كابر، عُرفوا بـــــــ"التّميميّين الفُقهاء الحنابلة الوعّاظ"[١]، واشتهروا بكونهم "أهلَ بيتِ علم وأدب"[٢].

تنتهي سِلسلةُ نسبِهم إلى أُكَيْنَة بن يزيدَ بن عبد الله بن الهيثم بن عبد الله بن الحارث بن سِيْدان بن مُرّة بن سُفيانَ بن مُجاشع بن دارم بن مالك بن حنظلة بن مالك بن زيد مَنَاة بن تميم التّميميّ.

وأُكَينةُ هذا يَروي عن عليٍّ بن أبي طالب رضي الله عنه، ويقال بأنّ له صُحبة[٣].

وقد خرج من رحم هذه الأُسرة كثير من العلماء والأدباء والوعّاظ، ومن هؤلاء:

كبيرُ الحنابلة في زمانه أبو الحسن عبدُ العزيز بن الحارث بن أسد التّميميّ، والفقيهُ المتفنّن أبو الفضل عبدُ الواحد بن عبد العزيز بن الحارث التّميميّ، والفقيهُ الواعظ أبو الفرج عبدُ الوهّاب بن عبد العزيز بن الحارث التّميميّ[٤]، وشـــيخُ الحنابلة ببغداد أبو محمد رِزقُ الله بن عبد الوهّاب بن عبد العزيز التّميميّ، والعالمُ الأديب أبو الفضل محمد بن عبد الواحد بن عبد العزيز التّميميّ[٥]، والفقيهُ الواعظُ أبو محمد عبدُ الواحد بن رزق الله بن عبد الوهّاب التّميميّ[٦] وغيرُهم.

وحينما استعرض القاضي ابنُ العربي المالكيُّ الأندلسيُّ الأقوالَ في تفسير (الذِّكْر) الوارد في قوله تعالى ﴿ وَإِنَّهُۥ لَذِكۡرٞ لَّكَ وَلِقَوۡمِكَۖ

---

(١) الإكمال لابن ماكولا (١/١٠٩).

(٢) جذوة المقتبس في ذكر ولاة الأندلس للحَمِيْديّ (٧٣). وانظر: الإكمال لابن ماكولا (١/١٠٩).

(٣) انظر: الإكمال لابن ماكولا (١/١٠٨)، الإصابة في تمييز الصّحابة لابن حجر (١/١٠٩).

(٤) انظر: تاريخ بغداد للخطيب البغداديّ (١١/٣٢)، مناقب الإمام أحمد لابن الجوزي (٦٩١)، تاريخ الإسلام للذّهبيّ (٢٩/١٦١)، النُّجوم الزّاهرة لابن تغري بردي (٤/٢٨٢).

(٥) انظر: تاريخ الإسلام للذّهبيّ (٣٠/٣٨٦).

(٦) انظر: ذيل تاريخ بغداد لابن النّجّار (١٦/٢٣٣)، تاريخ مدينة دمشق لابن عساكر (٣٧/٢١٥)، الوافي بالوَفَيَات للصَّفديّ (١٩/١٧٠).

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد(١٢)، *العدد*(٤)، ص ص ٢٨٥٧- ٢٨٩٥ (جماد الآخر ١٤٤٠هـ / مارس ٢٠١٩م)

﴿وَسَوْفَ تُسْئَلُونَ﴾ [الزُّخرف: ٤٤] ووصل إلى القول الثّالث (وهو أنّ المقصود قولُ الرَّجُل: حدّثني أبي عن أبيه ـــــ وهو المنقول عن الإمام مالك ـــ) عقّب عليه بكلام فخم، حيث قال: "لم أجد في الإسلام هذه المرتبةَ إلّا ببغداد، فإنّ بني التّميميّ بها يقولون: حدّثَني أبي قال: حدَّثَني أبي إلى رسول الله، وبذلك شَرُفَتْ أقدارُهم، وعَظَّمَ النّاسُ شأنهم، وتهمَّمَت الخلافةُ بهم"(١).

ولعلّ من المناسب أن نقتصر في التّرجمة على ثلاثةٍ من أشهر أعيان تلك الأسرة يتردّد ذكرُ أسمائهم في مسائل الاعتقاد(٢)، وهم:

الأوّل: أبو الحسن عبد العزيز بن الحارث بن أسد التّميميّ، وهو فقيه حنبليّ جليل القدر(٣)، وصَفَهُ عصريُّه القاضي أبو المعالي عزيزي بن عبد الملك شَيْذَلَة بأنه "إمامُ عصره في مذهبه"(٤)، ووصفه الحافظُ الذّهبيّ بكونه "من رؤساء الحنابلة وأكابر البغادِدة"(٥)، و"أحد فقهاء الحنابلة الأعيان"(٦)، و"رئيس الحنبليّة"(٧).

ولا ريب بأنّ مثل هذه النّعوت والألقاب تدلّ على مكانته العلميّة في مذهبه، وتبيّن منزلته عند علماء زمانه وغيره.

وُلِد سنة سبع عشرة وثلاثمائة للهجرة.

وحدّث عن جماعةٍ كأبي بكر عبد الله بن محمد النّيسابوريّ، ونِفْطَوَيْه، وأبي عبد الله الحسين بن إسماعيل الـــمَحَاملي، ومحمد بن مخلد الدُّوريّ وغيرهم.

---

(١) أحكام القرآن لابن العربي (١٠٩/٤).

والحديثُ المشارُ إليه هو ما أخرجه الخطيبُ البغداديّ في تاريخ بغداد (٣٢/١١) -:"قال: حدّثَنا عبدُ الوهّاب بنُ عبد العزيز بنِ الحارثِ بن أسد بنِ اللّيث بنِ سليمانَ بن الأسود بن سُفيانَ بنِ يزيدَ بنِ أُكَينةَ بنِ عبد الله التّميميّ من لفظه قال: سمعتُ أبي يقول: سمعتُ أبي يقول: سمعتُ أبي يقول: سمعتُ أبي يقول: سمعتُ أبي يقول: سمعتُ أبي يقول: سمعتُ أبي يقول: سمعتُ عليَّ بنَ أبي طالب ـ وقد سُئِل عن الحنّان المنّان ـ فقال: الحنّانُ الذي يُقبِل على مَن أعرضَ عنه، والمنّانُ الذي يَبدأ بالنّوال قبل السُّؤَال".

(٢) انظر: مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيميّة (١٦٦/٤و١٦٧) و(٥٧٦/٥) و(٣٦٧/١٢)، بيان تلبيس الجهميّة لابن تيميّة (٤٦/١)، درء تعارض العقل والنّقل لابن تيميّة (٣٨١/٣).

(٣) انظر: تاريخ بغداد للخطيب البغداديّ (٤٦١/١٠).

(٤) تاريخ الإسلام للذّهبيّ (٥٠٢/٢٦).

(٥) ميزان الاعتدال للذّهبيّ (٣٦٠/٤).

(٦) تاريخ الإسلام للذّهبيّ (٥٠١/٢٦).

(٧) سير أعلام النّبلاء للذّهبيّ (٣٤٧/١٦).

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد(١٢)، العدد(٤)، ص ص ٢٨٥٧- ٢٨٩٥ (جماد الآخر ١٤٤٠هـ / مارس ٢٠١٩م)

كما أخذ الفقه عن أبي القاسم عمرَ بنِ الحسين الخِرَقِيّ وأبي بكر عبد العزيز غُلَام الخلّال، وهما مَن هما في إمامة المذهب!

ومن أشهر مَن أخذ عنه العلمَ وصَحِبَه القاضي أبو علي محمد بن أحمد بن أبي موسى الهاشميّ، وكذلك القاضي أبو الحسين محمد بن هرمز العُكبَريّ.

ويقال إنه حجّ ثلاثًا وعشرين حَجّة، وصنّفَ في الأصول والفروع والفرائض إلّا أنه لم يصلنا شيء من تآليفه.

وقد اتّهَمَه بعضُهم بوضع حديثٍ أو حديثين[١]، ودفَعَ عنه هذه التّهمةَ أبو الفرج ابنُ الجوزيّ[٢].

وكانت وفاتُه في ذي القَعْدة سنة إحدى وسبعين وثلاثمائة للهجرة[٣].

الثّاني: أبو الفضل عبدُ الواحد بن عبد العزيز بن الحارث التّميميّ، وهو فقيه حنبليٌّ متفنِّن، وصفه الحافظ الذّهبيّ بـــ "رئيس الحنابلة"[٤].

وُلِد سنة إحدى وأربعين وثلاثمائة للهجرة.

حدّث عن جماعةٍ، منهم: أبو بكر أحمدُ بنُ سلمانَ النّجّاد، وعبدُ الله بن إسحاق البَغويّ، وأحمدُ بنُ كامل القاضي، وأبو بكر محمد بن عبد الله الشّافعي، ومحمدُ بن الحسن بن كوثر البَرْبَهاريّ، وقاضي الموصل أبو بكر محمد بن عمر الجِعَابيّ، وأبو زكريّا يحيى بن إسماعيل المزكّي، وأبو بكر محمد بن عبد الله الجَوْزَقِي النّيسابوريّ وغيرهم.

وروى عنه الخطيبُ البغداديُّ وابنُ أخيه رِزقُ الله، وعمرُ بن عُبيد الله بن عمر المقرئ وآخرون.

وقد اشتغل بنشر العلم فكانت له حلقةٌ بجامع المنصور في بغداد للوعظ والإفتاء والتّحديث، كما "كان صديقًا للقاضي أبي بكر بن الباقلانيّ ومُوَادًّا له"[٥].

تُوفِّي سنة عشر وأربعمائة للهجرة، وكانت جنازتُه مشهودةً حيث حضر الصّلاة عليها ــ فيما قيل ــ نحوٌ من خمسين ألف رجل،

---

(١) انظر: تاريخ بغداد للخطيب البغدادي (١٠/٤٦١)، المغني في الضُّعفاء للذّهبيّ (٢/٣٩٦)، ميزان الاعتدال للذّهبيّ (٤/٣٦٠).

(٢) انظر: المنتظم في تاريخ الملوك والأمم لابن الجوزيّ (١٤/٢٨٤). وراجع للاستزادة: كلام العلّامة المعلّمي في التّنكيل بما في تأنيب الكوثريّ من الأباطيل (٢/٥٤٧).

(٣) انظر ترجمته في: تاريخ بغداد للخطيب البغدادي (١٠/٤٦١)، المنتظم في تاريخ الملوك والأمم لابن الجوزيّ (١٤/٢٨٤)، تاريخ الإسلام للذّهبيّ (٢٦/٥٠١)، ميزان الاعتدال له أيضًا (٤/٣٦٠)، البداية والنِّهاية لابن كثير (١٢/٣٧)، النّجوم الزاهرة لابن تغري بردي (٤/١٤٤)، المقصد الأرشد لابن مفلح (٢/١٢٧).

(٤) سير أعلام النُّبلاء للذّهبيّ (١٧/٢٧٣).

(٥) المصدر السّابق (١٧/٢٧٣).

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد(١٢)، *العدد*(٤)، ص ص ٢٨٥٧- ٢٨٩٥ (جماد الآخر ١٤٤٠هـ / مارس ٢٠١٩م)

ودُفِن في مقبرة بابِ حرب بين قبر الإمام أحمد بن حنبل وقبر أبيه[١].

الثّالث: أبو محمد رزقُ الله بن عبد الوهّاب بن عبد العزيز التّميميّ، "المُسنِد الإمام"[٢] "شيخ الحنابلة"[٣] بل "شيخُ العراق في زمانه"[٤].

وأبو محمد هذا هو أوسع التّميميّين علمًا وأكثرهم تفنُّنًا وأبعدُهم صيتًا.

كان مولدُهُ سنةَ أربعمائة للهجرة.

قرأ القرآن بالرّوايات، وتفّقه على أبيه وعلى عمِّه أبي الفضل عبدِ الواحد وعلى القاضي أبي يعلى وغيرهم، وسمع الحديث من أبيه وعمِّه ومن جماعاتٍ كأبي عمر عبد الواحد بن محمد بن مهدي، وأبي الحسين أحمد بن محمد بن المتيّم، وأبي الحسين محمد بن الحسين بن الفضل القطّان، وأبي الحسين عليّ بن محمد بن عبد الله بن بِشْران وأخيه أبي القاسم عبدِ الملك، وأبي الحسن محمد بن محمد بن محمد بن مخلد وغيرهم.

كما روى عنه جماعةٌ من الحفّاظ كأبي مسعودٍ سليمانَ بنِ إبراهيم الأصبهانيّ، وأبي عليٍّ أحمدَ بن محمد بن البَرَدَاني، وعبدِ الوهّاب بن المبارك الأَنْماطيّ في خلق كثير.

وقد تقدّم في العلم ـــ مع فصاحة لسان وحُسن بيان ـــ وطال عمرُه حتى صار رأسًا في علم الفقه والتّفسير والقراءات والأصول والفرائض والعربيّة واللُّغة، وذاع صيته في الأقطار حتى أَمَّهُ الطّلاّب من كلّ جانب، وأصبحت كلُّ طائفة تدّعي أنه منها.

كما كان مقرَّبًا من الخلفاء وافر الحُرمة عندهم.

وكان يجلس للوعظ والإفتاء وتدريس الفقه في حلقة أبيه بجامع المنصور، ثم انتقل إلى مَحَلّة باب المراتب.

وقد ترك مصنّفاتٍ حسنة ـ على حدّ تعبير بعض مترجميه ـ غير أنه لم يصلنا منها شيء.

تُوفّيَ في نصف جُمادى الأوّل سنة ثمان وثمانين وأربع مائة للهجرة، فدُفِنَ بإذن من الخليفة المستظهر بداره بمَحلّة باب المراتب، ثم نُقِلَ سنة إحدى وتسعين وأربعمائة إلى مقبرة باب حرب فدُفِن بجوار آبائه[٥].

---

(١) انظر ترجمته في: تاريخ بغداد للخطيب البغداديّ (١٤/١١)، طبقات الحنابلة لابن أبي يعلى (١٥٢/٢)، المقصد الأرشد لابن مفلح (١٤٣/٢).

(٢) تذكرة الحفّاظ للذّهبيّ (١٢٠٨/٤).

(٣) العبر في خبر من غبر للذّهبيّ (٣٢٢/٣).

(٤) المقصد الأرشد لابن مفلح (٣٩٤/١).

(٥) انظر ترجمتَه في: طبقات الحنابلة لابن أبي يعلى (٢١٤/٢)، المستفاد من ذيل تاريخ بغداد لابن الدّمياطيّ (١١٦/١٩)، تاريخ الإسلام للذّهبيّ (٢٤٢/٣٣)، الكامل في التاريخ لابن الأثير (٥٠٧/٨)، الوافي بالوَفَيَات للصَّفديّ (٧٦/١٤)، المقصد الأرشد لابن مفلح (٣٩٣/١)، شذرات الذهب لابن العماد الحنبليّ (٣٨٤/٣).

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد(١٢)، العدد(٤)، ص ص ٢٨٥٧- ٢٨٩٥ (جماد الآخر ١٤٤٠هـ / مارس ٢٠١٩م)

د. بدر بن ناصر بن محمد العواد

المبحث الثّاني:
آراؤهم الاعتقاديّة

ليس بين أيدينا كتاب لهم أو كتب خاصّة بهم تتناول أبواب الاعتقاد باستثناء رسالَتَي أبي الفضل وابنِ أخيه ـــ وسيأتي الكلامُ عنهما بإذن الله ــ، ولعلّ شيخَ الإسلام ابنَ تيميّة هو أكثر من أشار إلى آرائهم الاعتقاديّة وعلى الأخصّ آراء أبي الحسن[1]، ومِن ثَمّ فإنّ معرفة اعتقادهم على وجه التّفصيل متعذّر، بل الشّأن في بعض ما سنورده إنما هو على سبيل الاستظهار.

والنّاظر في آراء التّميميّين يدرك أنه يمكن تصنيفُهم تحت ما يُسمّى بـ(متكلّمة الصِّفاتيّة)[2] عمومًا و(متكلّمة الحنابلة) على وجه الخصوص، ويُقصَد بهم طائفةٌ من أتباع الإمامِ أحمدَ كانوا يقولون ـ في الجملة ـ بمذهب السّلف، لكن دخل عليهم نوعٌ من البدعة في مباحث الصِّفات جرّاء تأثّرِهم ببعض المتكلّمين من كُلّابية أو معتزلة أو غيرهم، ومن هؤلاء القاضي أبو يعلى في كتابه المعتمد في أصول الدِّين، والتّميميّون، وأبو الحسن عليُّ بن عُبيد الله بن الزّاغُوني[3]، وأبو الخطّاب الكَلْوَذَاني[4].

فأبو الحسن التّميميّ ــ وقد تابعه على ذلك أهلُ بيته ــ سار على طريقة الكُلّابيّة في كثيرٍ من الأصول والمسائل التي خالف فيها

---

(١) يستقي شيخُ الإسلام آراء التّميميّين بلا واسطة أحياناً كما فعل في درءِ تعارض العقل والنّقل (٤٧/٥) حيث نقل عن كتاب جامع الأصول لأبي الحسن التّميميّ، وأحياناً بواسطةِ كتب أُخرى كالتّمهيد لأبي الخطّاب الكَلْوَذاني وغيرِه كما فعل في الدّرء أيضًا (٥٠/٩).

(٢) الصّفاتيّة مصطلح عامّ يشمل صنفين من مثبتة الصِّفات:

أ- من أثبتوا جميع الصِّفات إثباتًا تامًّا على طريقة السّلف الصّالح.

ب- من أثبتوا الصِّفات إثباتًا جزئيًّا ووقعوا في شيء من التّعطيل على طريقة المتكلِّمين، وهؤلاء هم المقصودون بـ(متكلِّمة الصِّفاتيّة) و(متكلِّمة أهل الإثبات).

قال شيخ الإسلام ابن تيميّة في مجموع فتاواه (٤٠/٦) -:"والصِّفاتيّة هم: (السّلف والأئمّة)، و(جميع الطّوائف المثبتة للصِّفات كالكُلّابيّة والكَرّاميّة والأشعريّة والسّالميّة) وغيرهم من طوائف الأُمّة".

ويقابل (الصِّفاتيّةَ) نُفاةُ الصِّفات من الفلاسفة والجهميّة والمعتزلة.

(٣) انظر: ميزان الاعتدال للذّهبيّ (١٧٣/٥).

(٤) انظر: مقدّمة محقّق كتاب "الانتصار في المسائل الكبار" للكَلْوَذَاني (٢٧/١).

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد(١٢)، *العدد*(٤)، ص ص ٢٨٥٧- ٢٨٩٥ (جماد الآخر ١٤٤٠هـ / مارس ٢٠١٩م)

طريقةَ السّلف، وربّما خالفَه في بعض الأحايين ومال لرأي أبي الحسن الأشعريّ فيما يُخالف فيه هذا الأخيرُ عبدَ الله بنَ سعيد بنَ كُلّاب، وإن كان ابنُ كُلّاب ـ على حدّ تعبير شيخ الإسلام ابن تيميّة ـ "أقدمَ وأحذقَ من الأشعريّ"(١).

ومن ذلك أنه "سلك طريقة ابنِ كُلّاب في الفَرْق بين الصِّفات اللّازمة(٢) كـ(الحياة) والصِّفات الاختياريّة، وأنّ الرّبَّ يقوم به الأوّلُ دون الثّاني"(٣)؛ فرارًا من القول بحلول الحوادث في ذاته سبحانه؛ "لأنها تَعرض وتزول"(٤)، وكلُّ ما تعلّق بمشيئته وقُدرته "فلا يكون إلّا مخلوقًا منفصلًا عنه لا يقومُ بذات الرّبّ"(٥).

غير أنّ هذا لا يعني بالضّرورة الموافقةَ التّامّة، ففي صفة الكلام ـــ على سبيل المثال ـــ نجد أنّ ابنَ كُلّاب يُثبت الكلامَ النّفسانيّ (أي: مجرّد المعنى فقط)، ويبني عليه كونَ القرآن ليس كلام الله على الحقيقة وإنما هو عبارةٌ عن كلام الله(٦)، بينما يُقرِّر أبو الفضل عبدُ الواحد التّميميّ في رسالته التي ذكر فيها اعتقادَ الإمام أحمد أنه "كان يُبطِل الحكاية ويُضلِّل القائلَ بذلك، وعلى مذهبه أنّ من قال: إنّ القرآن عبارة عن كلام الله عزّ وجلّ فقد جهل وغلط!" (٧).

والذي يظهر أنّ كلَّ ما يُثبته التّميميّون من الصّفات فباعتبار كونها قديمةً أزليّة لا تَجَدُّد فيها ـــ كما هي طريقة الكُلّابيّة ـــ، فلا فرقَ عندهم بين الرّضى والغضب والاستواء وبين الصّفات اللّازمة كالحياة والعلم والسّمع والبصر(٨)، غيرَ أنّ أصحاب هذا المسلك "لا يقولون عن الصِّفات وحدها: إنها قديمة، فلا يقولون: العلمُ قديم، ولكن يقولون: الرّبُّ بعلمه قديم"(٩).

---

(١) الفتاوى الكبرى لابن تيميّة (٢١٨/٥).

(٢) أي: صفات النَّفْس، وهي التي تبقى ولا تزول أبدًا؛ ولهذا لا يُسمّيها أعراضًا؛ لأنّ الأعراض لا تبقى زمانين. انظر: مقالات الإسلاميّين لأبي الحسن الأشعريّ (٥١٧)، درء تعارض العقل والنّقل لابن تيميّة (٣٠٦/١)، منهاج السُّنّة النّبويّة له أيضًا (٢٢٧/٢).

(٣) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيميّة (٣٦٧/١٢). وانظر: درء تعارض العقل والنّقل له أيضًا (١٨/٢) و(٣٨/٥).

(٤) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيميّة (٣٦/٦).

(٥) جامع الرّسائل لابن تيميّة (٤/٢).

(٦) انظر: مقالات الإسلاميّين للأشعريّ (٥٨٥)، مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيميّة (٢٩٦/٦).

(٧) رسالة أبي الفضل التّميميّ [الملحقة بطبقات الحنابلة لابن أبي يعلى] (٢٥٥/٢).

(٨) انظر: رسالة أبي الفضل التّميميّ [الملحقة بطبقات الحنابلة لابن أبي يعلى] (٢٥١/٢).

(٩) درء تعارض العقل والنّقل لابن تيميّة (٣٨/٥ و٤٧). وانظر كذلك: آراء الكُلّابيّة العقديّة لهدى الشّلالي (١٢١).

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد(١٢)، العدد(٤)، ص ص ٢٨٥٧- ٢٨٩٥ (جماد الآخر ١٤٤٠هـ / مارس ٢٠١٩م)

والذي يظهر أيضًا أنهم ممن يُثبِت جميعَ الصّفات الخبريّة الواردة في القرآن، ومردّ هذا الاستظهار إلى أنّ "الأشعريَّ وأئمّةَ أصحابه كـــأبي الحسن الطَّبريّ وأبي عبد الله بن مجاهد الباهليّ والقاضي أبي بكر متّفقون على إثبات الصّفات الخبريّة التي ذُكِرت في القرآن كالاستواء والوجه واليد، وإبطالِ تأويلِها"(١).

والذي يظهر كذلك أنهم يُثبتون ما صحّت به السُّنّة؛ لأنّ أبا الفضل التّميميّ ذكر ذلك في رسالته الذي نقل فيها اعتقاد الإمام أحمد(٢)، ولا يُظنّ بهم مخالفةُ ما اعتقدوا ثبوتَه عن إمام أهل السُّنّة.

هذا من جهة آحاد المسائل.

وأمّا من جهة الطّريقة الاستدلاليّة على المسائل الكلاميّة فإنّ أبا الحسن التّميميّ "يوافق المتكلِّمين في كثيرٍ من طُرُقهم"(٣) مثل "طريقةِ الاستدلال على الصّانع بحُدُوث الأعراض وتركيب الأجسام"(٤).

وكاستدلاله على إثبات عدمِ خلق القرآن بأنه "لو كان القرآنُ مخلوقًا للزم أن يخلقه إمّا في ذاته، أو في محلٍّ غيرِه، أو أن يكون قائمًا بنفسه لا في ذاته ولا في محلٍّ آخر.

والأوّلُ: يستلزم أن يكون الله محَلًّا للحوادث.

والثّاني: يقتضي أن يكون الكلامُ كلامَ المحلِّ الذي خُلِق فيه، فلا يكون ذلك الكلامُ كلامَ الله كسائر الصِّفات إذا خلقها في محلٍّ كالعلم والحياة والحركة واللّون وغيرِ ذلك.

والثّالث: يقتضي أن تقوم الصِّفة بنفسها وهذا ممتنع"(٥).

وهذه طريقة أبي الحسن الأشعريِّ وكثيرٍ من المتكلّمين.

وقد أشار شيخ الإسلام ابنُ تيميّة إلى أنّ التّميميّين ـ كأبي الحسن وابنِه أبي الفضل وابنِ ابنه رزقِ الله ـ وإن كانوا على السُّنّة في الجملة إلّا أنهم "أبعدُ عن الإثبات وأقربُ إلى موافقة غيرهم وأليَنُ لهم، ولهذا تتبعهم الصُّوفيّةُ، ويميل إليهم فضلاءُ الأشعريّة كالباقلانيّ

---

(١) درء تعارض العقل والنّقل لابن تيميّة (١٧/٢).

(٢) رسالة أبي الفضل التّميميّ [الملحقة بطبقات الحنابلة لابن أبي يعلى] (٢٥٥/٢ و٢٦٠).

(٣) درء تعارض العقل والنّقل لابن تيميّة (١٥٩/٣). وانظر: النُّبوّات له أيضًا (١٥٩).

(٤) درء تعارض العقل والنّقل لابن تيميّة (٧٣/٧).

(٥) المصدر السّابق (٢٤٥/٢).

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد(١٢)، *العدد*(٤)، ص ص ٢٨٥٧- ٢٨٩٥ (جماد الآخر ١٤٤٠هـ / مارس ٢٠١٩م)

والبيهقيّ"[١]، وبيّن أنهم "أقربُ إلى أحمدَ والأئمّة من مثل ابنِ عقيل وابن الجوزي ونحوهما"[٢].

ومما يجدر التّنبيه عليه أنّ في بعض استعمالات شيخ الإسلام ابن تيميّة ما يُشعر بأنّ الشّيخ رِزق الله مختلف شيئًا مّا عن طريقة جدِّه وعمِّه، حيث قال: "ورِزقُ الله كان يميل إلى طريقة سلفه كجَدِّه أبي الحسن التّميميّ وعمِّه أبي الفضل التّميمي والشّريف أبي عليٍّ ابنِ أبي موسى"[٣].

ويمكن إرجاع تأثّرهم إلى عِدّة أسباب تتفاوت في مدى تأثيرها:

السّبب الأوّل: نفور الحنابلة عمومًا من الاشتغال بالفلسفة، وحرصهم على عدم إعمال شيء من قواعدها في المباحث الإلهيّة؛ باعتبار كونهم مدرسةً أثريّةً خالصةً تعتمد على الاتّباع المحض في بناء مَقولاتها العقديّة، "ومَن تفلسفَ عَمِيَتْ بصيرتُه عن محاسن الشّريعة المؤيّدة بالبراهين"[٤]، وقد سُئِل الإمام مالك عن الكلام والتّوحيد؟ فقال: مُحالٌ أن يُظَنّ بالنّبيِّ صلى الله عليه وسلم أنه علّمَ أُمّتَه الاستنجاءَ ولم يُعَلّمْهم التّوحيد"[٥].

ولـمّا قيل لعبد الرحمن بن مَهدي: "إنّ فلانًا صنّفَ كتبًا يَرُدّ فيها على المبتدعة، قال: بكتاب الله تعالى وسُنّةِ رسوله صلى الله عليه وسلم؟ قالوا: لا، بل بالمعقول، قال: بئسما صنع! ردَّ بدعةً ببدعة"[٦].

وقال الإمام الشّافعيّ: "ما جهل النّاسُ ولا اختلفوا إلّا لتركهم لسانَ العرب وميلِهم إلى لسان أرسطاليس"[٧].

وقال الإمام أحمد: "عليكم بالسُّنّة والحديث وما ينفعكم الله به، وإيّاكم والخوضَ والجدالَ والـمِرَاء؛ فإنه لا يُفلِح من أحبّ الكلام"[٨].

---

(١) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيميّة (٥٣/٦).
(٢) شرح العقيدة الأصفهانيّة لابن تيميّة (١٠٨).
(٣) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيميّة (١٦٦/٤).
(٤) تاريخ الإسلام للذّهبي (١٨٧/٤٧).
(٥) أحاديث في ذمّ الكلام وأهله لأبي الفضل المقرئ (٩٢).
(٦) قوت القلوب لأبي طالب المكّي (٢٨٧/١).
(٧) سير أعلام النُّبلاء للذّهبيّ (٧٤/١٠)، صون المنطق والكلام للسُّيُوطيّ (٤٨/١).
(٨) الإبانة الكبرى لابن بطّة (٥٣٩/٢).

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد(١٢)، العدد(٤)، ص ص ٢٨٥٧- ٢٨٩٥ (جماد الآخر ١٤٤٠هـ / مارس ٢٠١٩م)

إلى غير ذلك من الآثار السّلفيّة المعروفة في التّحذير من الاشتغال بعلم الكلام، إذ "قلّ مَن أمعن النَّظر في علم الكلام إلّا وأدّاه اجتهادُه إلى القول بما يخالف محضَ السُّنّة"(١)، كما قال الإمام أحمد: "لا يُفلِح مَن تعاطى الكلامَ، لم يخلُ من أن يتجهّم"(٢).

وعلى كلّ فقد نتج عن هذا الإعراض والنُّفُور ما يمكن وصفُه بضعف الخبرة وقِلّة التّمكّن من العلوم العقليّة في عصر يَعُجّ بصراع الاتّجاهات وتباين الأفكار واختلاف الآراء.

وانطلاقًا من شعور بعض الحنابلة بالعجز عن تفنيد شُبهات خصومُ السُّنّة والارتباك أمام إيراداتهم العقليّة رأوا أنه لا بدّ من تقوية هذا الجانب وتدعيمه بالاستعانة بمن كانوا يرون أنّ لديه خِبرةً بهذه المضايق ودُربةً على تلك المُنازلات من المنتسبين لأهل السُّنّة وأهل الحديث؛ ليكونوا بهذا الصّنيع قد دشّنوا مرحلةً جديدة يتمّ فيها مُنازلة خصومهم باستعمال ذات الآليّات الكلاميّة التي يستعملها أولئك الخصوم.

ولا شكّ بأنّ مثل هذه الاستعانة لا سيّما مع قِلّة الدّراية وحداثة العهد لا بدّ أن تترك أثرًا قلّ أو كثر.

وأبرز من استفادوا منه وعوّلوا على مباحثاته اثنان من دهاقنة المتكلّمين ورؤوسهم، وهما:

١ - أبو الحسن الأشعريّ الذي رجع عن الاعتزال، وكان "من أعلم النّاس بمقالات أهل الكلام"(٣).

قال شيخُ الإسلام ابن تيميّة: "وأبو الحسن الأشعري لـمّا رجع عن مذهب المعتزلة سلك طريقةَ ابنِ كُلّاب، ومال إلى أهل السُّنّة والحديث، وانتسب إلى الإمام أحمد، كما قد ذكر ذلك في كتبه كلِّها كالإبانة والموجز والمقالات وغيرها، وكان مختلطًا بأهل السُّنّة والحديث ...

وكان القُدماء من أصحاب أحمدَ كأبي بكر عبدِ العزيز وأبي الحسن التّميميّ وأمثالِهما يذكرونه في كتبهم على طريق ذِكْرِ الموافق للسُّنّة في الجملة، ويذكرون ما ذكره من تناقُضِ المعتزلة"(٤).

وقال أيضًا: "لـمّا كان أبو الحسن الأشعريُّ وأصحابُه منتسبين إلى السُّنّة والجماعة كان منتحلًا للإمام أحمد، ذاكرًا أنه مُقتدٍ به متّبعٌ سبيلَه، وكان بين أعيان أصحابِه من الموافقة والمؤالفة لكثيرٍ من أصحاب الإمام أحمد ما هو معروف، حتى إنّ أبا بكر عبدَ

(١) ميزان الاعتدال للذّهبيّ (١٧٣/٥).

(٢) الإبانة الكبرى لابن بطّة (٦/ ١٢٩).

(٣) بيان تلبيس الجهميّة لابن تيميّة (٣٥/١).

(٤) درء تعارض العقل والنّقل لابن تيميّة (١٦/٢).

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد(١٢)، *العدد*(٤)، ص ص ٢٨٥٧- ٢٨٩٥ (جماد الآخر ١٤٤٠هـ / مارس ٢٠١٩م)

العزيز يَذكُر من حُجَج أبي الحسن في كلامه مثلَ ما يَذكُر من حُجَج أصحابه؛ لأنه كان عنده من متكلِّمة أصحابه"(١).

غير أنّ الإشكال عند الأشعريّ أنّ "نفس مقالة أهل السُّنّة والحديث لم يكن يعرفها، ولا هو خبيرٌ بها"(٢).

٢- أبو بكر الباقلانيُّ، الذي "هو أفضل المتكلِّمين المنتسبين إلى الأشعريِّ، ليس فيهم مثلُه لا قبلَه ولا بعدَه"(٣).

وقد أشار شيخُ الإسلام ابن تيميّة إلى أنه "لم يكن في المنتسبين إلى ابنِ كُلّاب والأشعريِّ أجلَّ منه ولا أحسنَ كُتُبًا وتصنيفًا،...وكان منتسبًا إلى الإمام أحمد وأهلِ السُّنّة وأهلِ الحديث والسّلف مع انتسابه إلى مالك والشّافعيِّ وغيرِهما من الأئمّة، حتى كان يَكتُب في بعض أجوبته: محمّد بن الطَّيِّب الحنبليّ"(٤).

وعن طريق هؤلاء وغيرهم من أساطين النُّظّار الذين كانوا يُعظِّمون علمَ الكلام جدًّا دخلت البدعةُ في المباحث الإلهيّة، إذ أنهم كانوا "قد رتّبوا على ذلك أصولًا انتشرت في النّاس حتى دخل فيها طوائفُ من الفُقَهاء والصُّوفيّة وأهلِ الحديث، لا يعلمون أصلَها ولا ما تؤول إليه من الفساد"(٥).

وهذا السّبب سببٌ عامّ يشترك فيه التّميميُّون وغيرهم من الحنابلة.

السّبب الثّاني: ما كان بين أبي الحسن التّميميّ ــ الذي هو شيخُ الحنابلة في زمانه ــ وأتباعِه وبين بعض شيوخ المتكلّمين ــ وعلى رأسهم أبو الحسن الأشعريّ ـ من الصّداقة والتّآلف(٦).

قال الحافظُ ابنُ عساكر: "لم أزل أسمع ممّن يُوثَق به أنه كان صديقًا للتّميميّين سلفِ أبي محمد رِزقِ الله ابنِ عبد الوهّاب بنِ عبد العزيز بن الحارث، وكانوا له مُكرِمين، وقد ظهر أثرُ بركة تلك الصُّحبة على أعقابهم، حتى نُسِبَ إلى مذهبه أبو الخَطّاب الكَلْوَذَانيّ من أصحابهم ....

---

(١) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيميّة (٤/١٦٧).
(٢) النُّبوّات لابن تيميّة (١٥٩).
(٣) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيميّة (٥/٩٨).
(٤) درء تعارض العقل والنّقل لابن تيميّة (٢/١٠٠).
(٥) الاستقامة لابن تيميّة (١/٤٩).
(٦) انظر: تبيين كذب المفتري لابن عساكر (٣٩٠).

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد(١٢)، العدد(٤)، ص ص ٢٨٥٧- ٢٨٩٥ (جماد الآخر ١٤٤٠هـ / مارس ٢٠١٩م)

د. بدر بن ناصر بن محمد العواد

وكذلك كان بينَهم وبين صاحبِه أبي عبد الله ابن مجاهد وصاحب صاحبه أبي بكر ابن الطَّيِّب"(١).

وتأمّل قولَ ابن عساكر: "وقد ظهر أثرُ بركة تلك الصُّحبة على أعقابهم ..." لتدرك أثرَ تلك المصادقة والمخالطة.

ولعلّ القاضي الباقلانيَّ ــ الذي هو شيخُ النُّظّار في زمانه ــ هو أقربُ المتكلِّمين إليهم، وأشدُّهم تأثيرًا عليهم، ومن المعلوم أنه "لم يكن في المنتسبين إلى ابن كُلّاب والأشعريِّ أجلَّ منه ولا أحسنَ كتبًا وتصنيفًا"(٢)، هذا "مع ما كان فيه من الفضائلِ العظيمة، والمحاسن الكثيرة، والرَّدِّ على الزّنادقة والملحدين وأهل البدع"(٣) على حدّ تعبير الإمام ابن تيميّة.

وقد أشار ابنُ عساكر إلى ما كان بينه وبين جماعةٍ من الحنابلة من المخالطة والمؤانسة، والاجتماع في سماع الحديث وروايتِه(٤).

ولم يكن أبو الحسن ـــ كبير التّميميّين ـــ يُخفي إعجابَه الكبير بالقاضي وعقليّته المتوقّدة وذكائه المفرط، بل كان يوصي أصحابَه بالأخذ عنه وسلوكِ طريقته في مسائل أصول الدِّين فيقول: "تمسّكوا بهذا الرّجل؛ فليس للسُّنّة عنه غِنى أبدًا"(٥).

وكانت علاقة ابنِه أبي الفضل عبد الواحد به أوثقَ من علاقة أبيه وأشدّ قُربًا والتِصاقًا، فكان يقول: "اجتمع رأسي ورأسُ القاضي أبي بكر محمّد بن الطَّيِّب على مِخَدّة واحدةٍ سبعَ سنين"(٦).

وفي يوم وفاة القاضي أبي بكر "حضر الشّيخ أبو الفضل العزاءَ حافيًا مع إخوته وأصحابِه، وأمر أن يُنادَى بين يدي جنازته: هذا ناصر السُّنّة والدِّين، هذا إمام المسلمين، هذا الذي كان يَذُبّ عن الشّريعة ألسِنةَ المخالفين، هذا الذي صنّفَ سبعين ألفَ ورقةٍ ردًّا على الملحدين، وقعد للعزاء مع أصحابه ثلاثةَ أيّام فلم يبرح، وكان يزور تُربتَه كلَّ يوم جمعة"(٧).

قال شيخُ الإسلام ابنُ تيميّة: "كان بين التّميميّين وبين القاضي أبي بكر وأمثالِه من الائتلاف والتّواصل ما هو معروف، وكان القاضي أبو بكر يَكتُب أحيانًا في أجوبته في المسائل: محمد بن الطَّيِّب الحنبليّ، ويَكتُب أيضًا: الأشعريّ، ولهذا توجد أقوالُ

---

(١) المصدر السّابق (٣٩٠).

(٢) درء تعارض العقل والنّقل لابن تيميّة (٢/١٠٠).

(٣) المصدر السّابق (٢/١٠٠).

(٤) انظر: تبيين كذب المفتري لابن عساكر (٤١١).

(٥) تبيين كذب المفتري لابن عساكر (٢٢١)، تاريخ الإسلام للذّهبي (٢٦/٥٠٢).

(٦) فهرسة اللَّبْلي (٥٩).

(٧) تبيين كذب المفتري لابن عساكر (٢٢١)، فهرسة اللَّبْلي (٦٠).

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد(١٢)، العدد(٤)، ص ص ٢٨٥٧- ٢٨٩٥ (جماد الآخر ١٤٤٠هـ / مارس ٢٠١٩م)

التّميميّين مقاربةً لأقواله وأقوالِ أمثاله المتّبعين لطريقة ابن كُلّاب"(١).

وأشار في موضعٍ آخر إلى أنّ التّميميّين أبا الحسن وابنَه وابنَ ابنِه كانوا من أعظم المائلين إلى طريقة أبي الحسن الأشعريّ وأصحابه(٢)، وأنه قد غلب عليهم موافقةُ الباقلانيّ في أصوله(٣).

كما أشار الحافظُ الذّهبيّ إلى أنّ عبد الواحد التّميميّ "كان يميل إلى الأشعريّ"(٤).

ومن أجل هذا غَضِبَ الشّيخُ أبو محمد رزقُ الله التّميميُّ على القاضي أبي يعلى بسبب تأليفه كتابَه المشهور (إبطال التّأويلات لأخبار الصّفات)؛ إذ رأى أنه قد شان المذهب وأساء إلى أهله أعظمَ إساءة، وحين بلغه خبرُ موته قال: "لا رحمه الله! فقد خَرِيَ على الحنابلة خَرْيةً لا تَنْغَسِل إلى يوم القيامة!"(٥).

ولا يمكن لأحد أن يُنكر أثَر مخالطة المخالفين والتّلقّي عنهم، فالتّميميُّون وافقوا الكُلّابيّة في كثير من أصولهم تأثُّرًا بأبي الحسن الأشعريّ وأبي بكر الباقلانيّ، مثلَما دخلت على أبي الوفاء ابن عقيل موادُّ اعتزاليّة لتلقّيه علمَ الكلام عن أبي عليّ محمد بن أحمد بن الوليد الكَرْخيّ وأبي القاسم ابن التّبّان وهما من شيوخ المعتزلة(٦)، وما أدقّ كلامَ ابن كثير حين نبّه على تأثّر ابن عقيل بأبي علي المعتزلي فقال: "كان يتردّد إليه ليُحيطَ علمًا بمذهبه، ولكن شَرَّقَه الهوى، فشَرِقَ شَرْقةً كادت روحُه تخرج معها!"(٧).

وهذا ما كان يُحذّر منه الإمام أحمد بن حنبل حين كان يقول: "لا تجالسوا أهل الكلام وإن ذَبُّوا عن السُّنّة"(٨).

---

(١) درء تعارض العقل والنّقل لابن تيميّة (١٦/٢) و(١٠٠/٢).

(٢) انظر: مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيميّة (١٦٧/٤).

(٣) انظر: درء تعارض العقل والنّقل لابن تيميّة (١٧/٢و ١٠٠).

(٤) تاريخ الإسلام للذّهبيّ (٢٠٦/٢٨).

(٥) تاريخ مدينة دمشق لابن عساكر (٣٥٦/٥٢)، مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيميّة (١٦٦/٤)، الكامل في التّاريخ لابن الأثير (٣٧٨/٨)، تاريخ ابن الوردي (٣٦٠/١). وانظر كذلك: درء تعارض العقل والنّقل لابن تيميّة (٢٣٨/٥).

(٦) انظر: مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيميّة (٢٢٨/٣) و(٣٩٧/٥) و(٥٤/٦)، درء تعارض العقل والنّقل لابن تيميّة (١٦/٩)، معرفة القُرّاء الكبار للذّهبيّ (٤٦٩/١)، البداية والنّهاية لابن كثير (٩٨/١٢).

(٧) البداية والنّهاية لابن كثير (٩٨/١٢).

(٨) مناقب الإمام أحمد لابن الجوزي (٢١٠).

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد(١٢)، العدد(٤)، ص ص ٢٨٥٧- ٢٨٩٥ (جماد الآخر ١٤٤٠هـ / مارس ٢٠١٩م)

السّـــبب الثّالث: الغلط الذي وقع فيه حنبل، فقد نقل في كتاب المحنة عن الإمام أحمد أنه قال: احتجّوا عليَّ يوم المناظرة، فقالوا: تجيء يوم القيامة سورةُ البقرة وتجيء سورةُ تبارك؟ قال: فقلتُ لهم: إنما هو الثّواب، قال الله جلّ ذِكرُه ﴿ وَجَآءَ رَبُّكَ وَٱلۡمَلَكُ صَفّٗا صَفّٗا ﴾ [الفجر: ٢٢]، وإنما تأتي قُدرتُه"[١].

وهذا النّقل ـــــ وإن كان الصّوابُ أنّ حنبلًا قد غلط فيه كما حقّقه شيخُ الإسلام ابنُ تيميّة، لا سيّما أنه "لم ينقل هذا غيرُه ممّن نقَلَ مناظرته في المحنة كعبد الله بن أحمد وصالح بن أحمد والمروذيّ وغيرِه"[٢] ـــــ إلّا أنه قد فتح الباب أمام بعض الحنابلة في اختيار التّأويل على اعتبار أنه إحدى الرّوايات عن الإمام أحمد.

والحقيقة أنني لم أتمكّن من الوقوف على موقف التّميميّين من رواية حنبل بعينها إلّا أنّ بعض الباحثين رتّب موقفَ أبي الحســـن التّميميّ من التّأويل عليها فقال: "فمن تابع حنبل على هذه الرّواية من الأصـحاب قال بتصـحيح التّأويل، وهم أبو الحسـن التّميميُّ وأتباعه"[٣].

كما أدّى كذلك الاعتمادُ على رواية حنبل في التّأويل إلى خطأ آخر هو حملُ ما نُقل عن الإمام أحمدَ من مســائل الاعتقاد على غير وجهه، وهو ما سيأتي بيانُه في المبحث الثّالث بإذن الله تعالى.

وبعد هذه الجولة الإجماليّة يحســـن أن نســـتعرض جملةً من آراء التّميميّين الاعتقاديّة التي يغلب عليها المخالفة[٤]، علمًا أنّ كثيرًا منها فرعٌ عن الأصل الذي وضعه ابن كُلّاب في نفي الصِّفات الاختياريّة، وهو "أنّ الله لا يقوم بذاته ما يتعلّق بقُدرته ومشيئته"[٥]، ومنها ما يلي:

المسألة الأولى: إثبات صفة العُلُوّ لله تعالى بطريق السّمع فقط، وهذا قولُ أبي الحسن الأشعريّ، وقد نقله عن أهل السُّنّة والحديث كما فهمه عنهم، وهو قول كثيرٍ من أتباع الأئمّة الأربعة، وأوّلُ قولي القاضي أبي يعلى وغيرهم.

---

(١) انظر: دفع شُبَه التّشبيه بأَكُفّ التّنزيه لابن الجوزي (١٤١)، مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيميّة (١٦/٤٠٥).

(٢) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيميّة (٥/٣٩٩). وانظر للاستزادة: المصدر نفسه (٥/٤٠١ و٤٠٩) و(٦/١٥٦) و(١٦/٤٠٥)، الاستقامة لابن تيميّة (١/٧٤).

(٣) ابن الزّاغُوني وآراؤه الاعتقاديّة للرّشيديّ (١٦). رسالة ماجستير لم تُطبع بعد.

(٤) أمّا الموافقة فلم أعرّج عليها إلّا نادرًا؛ لأنه يمكن مطالعتُها بسهولة في رسالَتَي أبي الفضل وأبي محمد رحمهما الله.

(٥) انظر: درء تعارض العقل والنّقل لابن تيميّة (٢/٢٤٥).

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد(١٢)، العدد(٤)، ص ص ٢٨٥٧- ٢٨٩٥ (جماد الآخر ١٤٤٠ه / مارس ٢٠١٩م)

والتّميميُّون بهذا القول يخالفون طريقةَ ابنِ كُلّاب الذي ذهب إلى إثبات صفة العلوّ بطريقَي السّمع والعقل، وإثباتُه بهما معًا هي طريقةُ حُذّاق أهل النّظر من أهل الإثبات، كما هو طريق السّلف والأئمّة، وهو قول قُدماء الصّفاتيّة وجماهيرِ أهل السُّنّة والحديث وأكثرَ أصحاب الإمام أحمد وخلقٍ سواهم(١).

المسألة الثّانية : هل الصّفات ليست هي الموصوف أم ليست غيره؟

اختار أبو الحسن التّميميُّ طريقةَ أبي الحسن الأشعريّ بتجويز إطلاق أحد السَّلبين والمنع من الجمع بينهما معًا، فهؤلاء "يقولون في العلم ونحوِهِ من الصِّفات: إنه ليس غير الله، وإنّ الصِّفات ليست متغايرة، كما يقولون: إنها ليست هي الله"، ولا يقولون "عند الجمع: لا هو الموصوف ولا غيره"(٢).

والطّريقة التي اختارها الجدُّ تخالف طريقة الأئمّة كالإمام أحمد وغيرِهِ ـــ كما أنها طريقة ابنِ كُلّاب ـــ، فهؤلاء "لا يقولون عن الصِّفة: إنها الموصوف، ولا يقولون: إنها غيره، ولا يقولون: ليست هي الموصوف ولا غيره؛ لأنّ لفظ (الغير) مجمَل، فلا ينفونه عند الإطلاق ولا يثبتونه"(٣).

المسألة الثّالثة: هل يُقال: إنّ الموصوف قديمٌ والصِّفة قديمة؟

اختار أبو الحسن التّميميّ طريقةَ ابن كُلّاب وأكثرَ أئمّة متكلِّمي الصِّفاتيّة بتجويز استعمال إحدى العبارتين على انفراد والمنعِ من الجمع بينهما؛ لِما في الجمع ـــ في نظرهم ـــ من الإشعار بالقول بتعدُّد القُدماء،(٤) ولهذا فهم "يقولون: إنّ الموصوف قديم، والصِّفةَ قديمة، ولا يقولون عند الجمع: قديمان"(٥).

وطريقة أهل السُّنّة والجماعة في هذه المسألة ونظائرها أن يقال: إنّ الصّفة قائمةٌ بذاتها، وإنّ الله جلّ وعلا هو الأوّل، وصفاتُه لا

---

(١) انظر: منهاج السُّنّة النّبويّة لابن تيميّة (٣٢٧/٢)، مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيميّة (٥٢٣/٥) و(٥٢٠/٦) و(٩١/١٦) و(٥١/١٧ و٣٦٠)، درء تعارض العقل والنّقل له أيضًا (١٢/٢) و(٢٠٩/٦) و(١٣١/٧).

(٢) درء تعارض العقل والنّقل لابن تيميّة (٤٩/٥). وانظر: مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيميّة (٩٦/٦).

(٣) درء تعارض العقل والنّقل لابن تيميّة (٤٩/٥). وانظر في المصدر نفسه (٢٧٠/٢) و(٢٣٢/١٠و٢٣٤)، مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيميّة (٣٣٦/٣)، بُغية المرتاد له أيضًا (٤٢٦).

(٤) انظر: منهاج السُّنّة النّبويّة لابن تيميّة (٤٩٠/٢)، الصّفَديّة له أيضًا (٢٢٧/٢).

(٥) درء تعارض العقل والنّقل لابن تيميّة (٤٩/٥).

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد(١٢)، العدد(٤)، ص ص ٢٨٥٧- ٢٨٩٥ (جماد الآخر ١٤٤٠هـ / مارس ٢٠١٩م)

تنفكّ عنه، لأنه لم يكتسب صفةً لم تكن له، فهو بصفاته أزليّ.

المسألة الرّابعة: إثبات فوقيّة الله على العرش مع التّصريح بنفي الجسميّة عنه تعالى(١).

ولا ريب بأنّهم موافقون لمذهب السّلف في إثبات كونه سبحانه فوق العرش.

غير أنّ الشّقّ الثّاني لا يتوافق مع طريقة السّلف، وإنما مع طريقة طوائف من المتكلّمين الذين يستلزمون من إثبات الصّفات لله تعالى أمورًا، منها كونُه جسمًا، والأجسام ـ عندهم ـ متماثلة(٢).

وأمّا طريقة أهل السُّنة والجماعة فهو التّعامل مع لفظ (الجسم) وفق القاعدة العامّة لأمثاله من الألفاظ المحدثة والمصطلحات المجملة، فلا يُثبَت بإطلاق ولا يُنفى بإطلاق وإنما يستفصل عن المقصود به.

قال شيخ الإسلام ابن تيميّة: "إثباتُ لفظ الجسم ونفيُه بدعة، لم يتكلّم به أحد من السّلف والأئمّة، كما لم يُثبِتوا لفظَ التّحيُّز ولا نَفَوه، ولا لفظَ الجهة ولا نَفَوه، ولكن أثبتوا الصِّفات التي جاء بها الكتابُ والسُّنّة ونَفَوا مماثلةَ المخلوقات"(٣).

المسألة الخامسة: نفيُ "جنس الحركة العامّة التي تَتَناول ما يقوم بذات الموصوف من الأمور الاختياريّة كالغضب والرِّضا والفرح، وكالدُّنوّ والقُرب والاستواء والنُّزُول، بل والأفعال المتعدِّية كالخَلق والإحسان وغيرِ ذلك"(٤)، وإذا نفى جنس الحركة فنفي اللّفظ من باب أولى(٥).

وقد جرى التّميميّون في هذا التّقرير على أصل الكُلّابيّة في نفي الصّفات الاختياريّة عن الله تعالى، ويقصدون بـ(جنس الحركة العامّة) ما يُسمِّيه أهلُ الكلام حلولَ الحوادث.

ومذهب السّلف في هذا الباب إثباتُ ما أثبتَه الله لنفسه أو أثبتَه له رسوله صلى الله عليه وسلم من الأفعال المتعلّقة بإرادته،

---

(١) انظر: درء تعارض العقل والنّقل لابن تيميّة (٢٤٣/٦) و(٢٥٨/١٠)، رسالة أبي الفضل التّميمي [الملحقة بطبقات الحنابلة لابن أبي يعلى] (٢٥٧/٢).

(٢) موقف ابن تيميّة من الأشاعرة للمحمود (١٠٩٦/٣).

(٣) بيان تلبيس الجهميّة لابن تيميّة (٩/١). وانظر في المصدر نفسه (٢٣٨/٢)، منهاج السُّنّة النّبويّة له أيضًا (٢١١/٢)، شرح العقيدة الواسطيّة لابن عثيمين (٣٩٤/١ و٤٥٨).

(٤) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيميّة (٥٧٦/٥). وانظر أيضًا: المصدر نفسه (٤٠٢/٥)، العرش للذّهبي (٢٢٦/١).

(٥) انظر: الاستقامة لابن تيميّة (٧١/١).

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد(١٢)، العدد(٤)، ص ص ٢٨٥٧- ٢٨٩٥ (جماد الآخر ١٤٤٠هـ / مارس ٢٠١٩م)

ككونه استوى على العرش، وكونه ينزل إلى السّماء الدُّنيا في الثّلث الأخير من كلّ ليلة، وكونه يجيء يوم القيامة إلى غير ذلك.

وأمّا من جهة لفظ (الحركة) فلا ريب أنه لم يرد في الكتاب ولا في السُّنّة، وقد استعمله بعضُ أئمّة السُّنّة كالدّارمي ومَنَعَ من ذلك آخرون باعتبار كونه غيرَ مأثور، مع اتّفاقهم على إثبات ما هو من جنس الحركة كالمجيء والنُّزول والدُّنوّ والصُّعود، "والمنصوص عن الإمام أحمد إنكارُ نفي ذلك، ولم يَثبُتْ عنه إثبات لفظ الحركة"(١).

والأولى هو الوقوف مع ألفاظ النُّصُوص ففيها غُنية وكفاية.

المسألة السّادسة: القول بالتّعليل والحِكمة في أفعال الله تعالى، وهذا مذهب أكثر أهل السُّنّة بل هو مذهب الأكثرين(٢).

المسألة السّابعة: القول بالتّحسين والتّقبيح وبالوجوب والتّحريم العقليّين(٣).

وهذا مذهب المعتزلة والكَرّاميّة، وهو قول جمهور الحنفيّة وجماعاتٍ من أصحاب مالك والشّافعي وأحمد(٤).

وأبو الحسن التّميميّ بهذا الاختيار يخالف قول أبي الحسن الأشعريّ الذي ذهب إلى أنّ الحُسْن والقُبح لا يمكن أن يُعرَفا إلّا من قِبَل السّمع.

وقد وصف شيخُ الإسلام ابنُ تيميّة قولَ المعتزلة ومن وافقهم بالضّعف، وصوّب كونَه على ثلاثة أنواع، وحاصله أنّ العقل قد يُدرك ما في الفعل من حُسن أو قُبح، غير أنّ هذا الإدراك ــ في حال ثُبُوته على وجه صحيح ــ لا يستوجب الحكم، والوحي وحده هو المستقلّ بالتّشريع(٥).

المسألة الثّامنة: أنّ القرآن ليس فيه مجاز، وهذا منقولٌ عن أبي الشّيخ الفضل عبد الواحد بن عبد العزيز التّميميّ(٦).

---

(١) الاستقامة لابن تيميّة (٧٣/١). وانظر للاستزادة: مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيميّة (٥٦٥/٥) و(٢١/٨)، درء تعارض العقل والنّقل له أيضًا (٧/٢)، مجموع فتاوى ورسائل فضيلة الشّيخ محمد بن صالح العثيمين (٧٢/٣).

(٢) انظر: منهاج السُّنّة النّبويّة لابن تيميّة (١٤٤/١)، مفتاح دار السّعادة لابن القيّم (١١٥/٢).

(٣) انظر: التّمهيد في أصول الفقه للكَلْوَذاني (٢٩٤/٤)، منهاج السُّنّة النّبويّة لابن تيميّة (١٤٤/١ و٤٤٩)، درء تعارض العقل والنّقل له أيضًا (٤٥٧/٧) و(٥٠/٩)، الجواب الصّحيح له أيضًا (٣٠٩/٢) الرّدّ على المنطقيّين له أيضًا (٤٢٠)، شرح العقيدة الأصفهانيّة له أيضًا (٢٠٣).

(٤) انظر: منهاج السُّنّة النّبويّة لابن تيميّة (٤٤٨/١) و(٢٩/٣)، الرّدّ على المنطقيّين له أيضًا (٤٢٠)، درء تعارض العقل والنّقل له أيضًا (٥٠/٩).

(٥) انظر: مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيميّة (٩٠/٨ و٤٣١).

(٦) انظر: مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيميّة (٨٩/٧)، وكتاب: منع جواز المجاز في المنزّل للتّعبُّد والإعجاز للشّنقيطيّ.

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد(١٢)، العدد(٤)، ص ص ٢٨٥٧- ٢٨٩٥ (جماد الآخر ١٤٤٠هـ / مارس ٢٠١٩م)

وهذه المسألة ليست من مسائل الاعتقاد ــ كما هو معلوم ــ لأنها في الأصل مسألة لغويّة بحتة، غير أنه لـمّا كثر التّعرُّض لها في كتب العقيدة جرّاءَ اعتماد المتكلّمين على القول بها في نفي الصِّفات ذكرنا رأيَ أبي الفضل فيها[١].

المسألة التّاسعة: أنّ الكفّار لا يُحاسبون في الآخرة، وقد نقل شيخُ الإسلام هذا القول عن أبي الحسن التّميميّ وأكثر أصحاب الإمام أحمد، وفي المسألة نزاع معروف بين أهل السُّنّة[٢].

وقد فصّل شيخُ الإسلام في المسألة تفصيلًا حسنًا فقال: "أمّا الكفّار فلا يحاسَبون محاسبة من توزن حسناتُه وسيّئاتُه فإنه لا حسناتَ لهم، ولكن تُعَدّ أعمالهم وتُحصى فيوقفون عليها ويقرّرون بها ويُجزون بها"[٣].

---

(١) انظر في المسألة: مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيميّة (٨٨/٧).

(٢) انظر: المصدر السّابق (٣٠٥/٤).

(٣) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيميّة (١٤٦/٣). وانظر: شرح أصول اعتقاد أهل السُّنّة للّالكائي (١١٧٣/٦)، شُعَب الإيمان للبيهقيّ (٢٤٦/١ و٢٥٨)، مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيميّة (٤٨٦/٦)، درء تعارض العقل والنّقل له أيضًا (٢٢٩/٥)، لوامع الأنوار البهيّة للسّفّاريني (١٧٥/٢).

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد(١٢)، *العدد*(٤)، ص ص ٢٨٥٧- ٢٨٩٥ (جماد الآخر ١٤٤٠هـ / مارس ٢٠١٩م)

المبحث الثّالث:
خطؤهم على الإمام أحمد

كتب الشّيخ أبو الفضل عبدُ الواحد رسالةً في بيان اعتقاد الإمام أحمد ـ وهي الأشهر ـ، وكذلك كتبَ ابنُ أخيه الشّيخُ رِزقُ الله بن عبد الوهّاب رسالةً في بيان اعتقاد الإمام[(١)] ـ وهي أطول من الأولى وأشمل ـ.

وينبغي التّوقُّف قليلًا عند هاتين الرّسالتين من جهة أنّ بعض ما تتضمّنانه من مسائل الاعتقاد مخالف للثّابت عن الإمام أحمد أو لأصول طريقته المعروفة، وإن كان كثير منها موافقًا لاعتقاده.

والرّجلان بكلّ تأكيد لم يُدرِكا الإمام أحمد، فبين موت الإمام سنة ٢٤١هـ وولادةِ أكبرهما ــ وهو أبو الفضل ــ سنة ٣٤١هـ قرنٌ كامل[(٢)].

وإذا كان الرّجلان غيرَ متّهمَينِ في نقلهما ولا مطعونًا عليهما في دينهما، بل هما جليلا القدر في معرفة المذهب موفورا المكانة لدى الأصحاب، كما أنّ الرّسالتين ثابتتان عنهما، فكيف يَذكران عن الإمام ما يخالف منصوصَه وما لا يتوافق مع أصوله؟!

هذا موضع الإشكال!

وخير من أجاب عن هذا الإشكال هو شيخُ الإسلام ابنُ تيميّة الذي شرح ذلك وبيّن السّبب فيه واستدلّ عليه بما لا مزيد عليه، فقال: "وله [يعني: أبا الفضل] في هذا الباب مصنَّف ذَكَرَ فيه من اعتقاد أحمد ما فهمه، ولم يَذكُر فيه ألفاظَه، وإنما ذكر جُمَل الاعتقاد بلفظ نفسه وجَعَل يقول: وكان أبو عبد الله، وهو بمنزلة من يُصَنِّف كتابًا في الفقه على رأي بعض الأئمّة ويَذكُر مذهبَه بحسب ما فهمه ورآه، وإن كان غيرُه بمذهب ذلك الإمام أعلمَ منه بألفاظه وأفهمَ لمقاصده، فإنّ النّاس في نقل مذاهب الأئمّة قد يكونون بمنزلتهم في نقل الشّريعة، ومن المعلوم أنّ أحدَهم يقول: حُكْم الله كذا أو حُكْم الشّريعة كذا بحسب ما اعتقده عن صاحب

---

(١) ألحق الشّيخُ محمد حامد الفقي هاتين الرّسالتين بآخر كتاب طبقات الحنابلة لابن أبي يعلى عند تحقيقه للكتاب، وذكر أنهما منقولتان من الجزء السّادس والأربعين من "الكواكب الدّراري" لابن عروة الحنبليّ المحفوظ في الظّاهريّة بدمشق، فانظر رسالةَ الشّيخ رزق الله التّميمي في (٢/٢٢٧)، ورسالةَ الشّيخ أبي الفضل التّميمي في (٢/٢٥١).

كما نُشِرت رسالةُ أبي الفضل التّميميّ في طبعة مستقلّة.

(٢) انظر: تاريخ بغداد للخطيب البغداديّ (١١/١٤)، تذكرة الحفّاظ للذّهبيّ (٢/٤٣٢).

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد(١٢)، *العدد*(٤)، ص ص ٢٨٥٧- ٢٨٩٥ (جماد الآخر ١٤٤٠هـ / مارس ٢٠١٩م)

الشّريعة بحسب ما بلغه وفهمه، وإن كان غيرُه أعلمَ بأقوال صاحب الشّريعة وأعمالِه وأفهمَ لمراده"(١).

وقال أيضًا ـــ في سياق كلام على علاقة التّميميّين بأبي بكر الباقلاني وتأثُّرهم به ـــ: "ولهذا غلب على التّميميّين موافقتُه في أصوله، ولـــمّا صنّفَ أبو بكر البيهقيُّ كتابَه في مناقب الإمام أحمد – وأبو بكر البيهقيُّ موافقٌ لابن الباقلانيّ في أصوله – ذكر أبو بكر اعتقادَ أحمدَ الذي صنَّفَه أبو الفضل عبدُ الواحد بن أبي الحسن التّميميّ، وهو مشابِهٌ لأصول القاضي أبي بكر"(٢).

إذن يمكننا أن نلخّص الأوجه التي ذكرها شيخ الإسلام ـ مع بعض الإضافات اليسيرة ـ فيما يلي:

الوجه الأوّل: أنّ الشّيخ أبا الفضل ـــ ومثلُه ابنُ أخيه ـــ لم ينقلا اعتقاد الإمام أحمد من كلامه هو، وإنما كانا يحكيان اعتقاده بحسب فهمها، وفرقٌ عظيم بين هذين الأمرين، فمن المعلوم أنّ في النّقل بالمعنى إشكاليّتين خطيرتين (ذهنيّةٍ) و(لسانيّة) فأمّا الذّهنيّة فهي أنّ الحاكي قد يكون فَهِمَ الكلام على غير وجهه فعبّر عنه بحسب ذلك الفهم، وهذا ما وقع للرّجلين.

وأمّا اللسانيّة فهي أنّ الحاكي قد يكون فَهِمَ الكلام على أحسن وجه، غيرَ أنّ عبارته لا تقوم بالعبارة الأصليّة أو لا تفي بكامل معناها وما إلى ذلك.

ويؤيّد ما ذكره شيخُ الإسلام أنّ من قرأ رسالتيهما وجد أنهما لم يكونا ينقلان لفظَ الإمام أحمد المحفوظَ عنه إلّا نادرًا، وإنما يَحكيان اعتقاده ـ أو ما يظنّانه اعتقاده ـ بألفاظهما، مثل:

و"ذهب أحمد بن حنبل ..."(٣)، و"كان يذهب ..."(٤)، و"أنكر على ..."(٥) و"كان يُنكِر ..." (٦)، و"كان يُجوّز ..."(٧)،

---

(١) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيميّة (٤/١٦٧).

(٢) درء تعارض العقل والنّقل لابن تيميّة (٢/١٠٠).

(٣) انظر: رسالة أبي الفضل التّميمي [الملحقة بطبقات الحنابلة لابن أبي يعلى] (٢/٢٥٦ و٢٥٧ و٢٥٩).

(٤) انظر: رسالتي أبي الفضل ورزق الله [الملحقتين بطبقات الحنابلة لابن أبي يعلى] (٢/٢٢٨ و٢٣٠ و٢٣١ و٢٣٢ و٢٣٧ و٢٤١ و٢٤٣ و٢٤٦ و٢٥٣ و٢٥٧ و٢٥٨ و٢٥٩ و٢٦٠ و٢٦٣).

(٥) انظر: رسالة أبي الفضل التّميمي [الملحقة بطبقات الحنابلة لابن أبي يعلى] (٢/٢٥٧).

(٦) انظر: المصدر السّابق (٢/٢٥٦).

(٧) انظر: رسالة رزق الله التّميمي [الملحقة بطبقات الحنابلة لابن أبي يعلى] (٢/٢٢٨ و٢٤٣).

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد(١٢)، العدد(٤)، ص ص ٢٨٥٧- ٢٨٩٥ (جماد الآخر ١٤٤٠هـ / مارس ٢٠١٩م)

و"كان رحمه الله يُبْطِل ..."(١)، و"كان شـــديدًا"(٢)، و"كان يقول ..."(٣)، و"كان يعتقد ...." (٤)، و"كان رحمه الله لا يُنزّل أحدًا..."(٥)، و"الأمرُ عنده ...."(٦)، و"كان يرى ..."(٧)، و"كان يذهب ..."(٨)، و"كان يأمر ... "(٩)، و"كان يشـــقّ عليه..."(١٠)، و "كان رحمه الله يسوّغ ..."(١١)، و"مذهب أبي عبد الله ..."(١٢)، و"من مذهبه ..."(١٣)، و"أصلُه الذي بنى عليه مذهبَه..." (١٤)، و"لاح لنا من كلامه ..."(١٥) إلخ.

الوجه الثّاني: أنّ جملةً مما ذكره التّميميّان لا يوافق الثّابت عن الإمام أحمد ولا المعروف المستفيض من طريقته، ومن ذلك ما يلي:

١- جاء في رسالة أبي الفضل: "إنّ الله عزّ وجلّ واحدٌ لا من عددٍ، لا يجوز عليه التّجزُّؤ ولا القِسمة"(١٦).

---

(١) انظر: رسالتي أبي الفضل ورزق الله [الملحقتين بطبقات الحنابلة لابن أبي يعلى] (٢/٢٣٠ و٢٥٥).
(٢) انظر: رسالة رزق الله التّميمي [الملحقة بطبقات الحنابلة لابن أبي يعلى] (٢/٢٤٨).
(٣) انظر: رسالتي أبي الفضل ورزق الله [الملحقتين بطبقات الحنابلة لابن أبي يعلى] (٢/٢٢٧ و٢٢٨ و٢٢٩ و٢٣٠ و ٢٣٢ و ٢٣٤ و٢٣٥ و٢٣٨ و٢٤١ و٢٤٢ و٢٤٣ و٢٤٤ و ٢٤٥ و٢٥٤ و٢٥٥ و٢٥٦ و٢٥٨ و٢٥٩ و٢٦١ و٢٦٢ و٢٦٣ و٢٦٤).
(٤) انظر: رسالة رزق الله التّميمي [الملحقة بطبقات الحنابلة لابن أبي يعلى] (٢/٢٣٩).
(٥) انظر: المصدر السّابق (٢/٢٢٩).
(٦) انظر: المصدر السّابق (٢/٢٤٢).
(٧) انظر: المصدر السّابق (٢/٢٣٨ و٢٤٠).
(٨) انظر: المصدر السّابق (٢/٢٣٠ و٢٣١ و٢٣٢ و٢٣٥ و٢٣٧).
(٩) انظر: المصدر السّابق (٢/٢٢٩ و٢٣٣ و٢٣٥ و٢٣٦ و٢٣٨ و٢٤٠ و٢٤١).
(١٠) انظر: المصدر السّابق (٢/٢٣١).
(١١) انظر: المصدر السّابق (٢/٢٤٣).
(١٢) انظر: رسالة أبي الفضل التّميمي [الملحقة بطبقات الحنابلة لابن أبي يعلى] (٢/٢٥٤).
(١٣) انظر: رسالة رزق الله التّميمي [الملحقة بطبقات الحنابلة لابن أبي يعلى] (٢/٢٣٩ و٢٤٣).
(١٤) انظر: رسالة أبي الفضل التّميمي [الملحقة بطبقات الحنابلة لابن أبي يعلى] (٢/٢٦٠).
(١٥) انظر: رسالة رزق الله التّميمي [الملحقة بطبقات الحنابلة لابن أبي يعلى] (٢/٢٤٧).
(١٦) انظر: رسالة أبي الفضل التّميمي [الملحقة بطبقات الحنابلة لابن أبي يعلى] (٢/٢٥٣).

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد(١٢)، العدد(٤)، ص ص ٢٨٥٧- ٢٨٩٥ (جماد الآخر ١٤٤٠هـ / مارس ٢٠١٩م)

د. بدر بن ناصر بن محمد العواد

٢- جاء في رسالة أبي الفضل: "ومذهبُ أبي عبد الله أحمدَ بنِ حنبل رضي الله عنه أنّ لله عزّ وجلّ وجهًا لا كالصُّوَر المصوَّرة والأعيان المخطَّطة ...، وليس معنى (وجه) معنى (جسد) عنده، ولا صورةٍ ولا تخطيط"(١).

٣- جاء في رسالة أبي الفضل :"وكان يقول: إنّ لله تعالى يدين، وهما صفةٌ له في ذاته، ليستا بجارحتين، وليستا بمركّبتين، ولا جسم، ولا من جنس الأجسام، ولا من جنس المحدود والتركيب، ولا الأبعاض والجوارح، ولا يقاس على ذلك، ولا له مِرفقٌ ولا عضد"(٢).

٤- جاء في رسالة أبي الفضل :"وعلمُ الله تعالى ... صفةٌ له لا تلحقها آفةٌ ولا فسادٌ ولا إبطال، وليس بقلبٍ ولا ضميرٍ واعتقادٍ ومسكنٍ، ولا علمُه مُتَغاير، ولا هو غيرُ العالم"(٣).

٥- جاء في رسالة أبي الفضل في سياق إثباته لصفة الكلام :"وذلك صفة له في ذاته، خالف بها الخرس والبَكَم والسُّكُوت"(٤).

٦- جاء في رسالة أبي الفضل :"ولا تلحقه الحدود قبل خلق العرش ولا بعد خلق العرش"(٥).

٧- جاء في رسالة رِزْق الله :"وكان يقول: ليست أعراضًا ولا أجسامًا؛ لأنه قد ثبت أنّ الموصوف ليس بعرض ولا جسم فكذلك صفتُه"(٦).

وقبل الكلام على ما في هذه النُّقول تحسُن البداءة بإيراد نصّ الإمام أحمد إمامِ أهل السُّنّة يبيّن فيه منهجه العامّ في هذا الباب، ثمّ نستعرض ما فيها من مخالفة صريحة له.

ذلك أنّ الإمام أحمد قد أبان عن طريقته السّلفيّة ـــ في رسالته التي كَتَبَها إلى الخليفة المتوكّل ـــ، حيث قال: "لستُ بصاحب كلامٍ، ولا أرى الكلامَ في شيء من هذا إلّا ما كان في كتاب الله أو حديثٍ عن رسول الله أو عن أصحابه أو عن التّابعين، فأمّا غيرُ

(١) انظر: المصدر السّابق (٢/٢٥٤).
(٢) انظر: رسالة أبي الفضل التّميمي [الملحقة بطبقات الحنابلة لابن أبي يعلى] (٢/٢٥٤).
(٣) انظر: المصدر السّابق (٢/٢٥٤).
(٤) المصدر السّابق (٢/٢٥٥).
(٥) المصدر السّابق (٢/٢٥٦).
(٦) رسالة رزق الله التّميمي [الملحقة بطبقات الحنابلة لابن أبي يعلى] (٢/٢٣١).

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد(١٢)، العدد(٤)، ص ص ٢٨٥٧- ٢٨٩٥ (جماد الآخر ١٤٤٠هـ / مارس ٢٠١٩م)

ذلك فالكلام فيه غيرُ محمود"(١).

و "رواةُ هذه الرِّسالة عن أحمدَ أئمّةٌ أثباتٌ"(٢) و "إسنادُها كالشّمس"(٣) على حدّ تعبير الحافظ الذّهبيّ.

ولنا مع ما سبق من النُّقُول وقفتان:

أ – من غير الخفيّ على النّاظر أنّ الطّريقة التي استعملها أبو الفضل التّميميّ ــ ونسبها للإمام أحمد ــ هي الطّريقة الشّائعة لدى متكلّمة الصّفاتيّة الذين يوغلون في السُّلُوب (أي: النّفي المفصّل) مستعملين في ذلك ألفاظًا حادثة ومصطلحاتٍ مجملة.

وأمّا طريقة أئمّة السّلف ــ ومنهم الإمام أحمد ــ فالقاعدة الأساسيّة لديهم هو الالتزام بالمنصوص وعدم مجاوزته؛ لأنه لا أحد أعلم بالله من نفسه ولا من نبيّه صلى الله عليه وسلم، فهم حين يُثبتون يتّبعون طريقةَ القرآن العامّة في الإثبات المفصّل والنّفي المجمل مراعين في ذلك التّعبير عن الحقّ بالألفاظ الشّرعيّة، وقد تمثّل هذا المنهجَ الأصيلَ شيخُ الإسلام ابن تيميّة حيث قال: "كلامي ألفاظُ القرآن والحديثِ وألفاظُ سلفِ الأُمّة"(٤)، وقال أيضًا: "أمّا ما أذكره فأذكره عن أئمّة القُرون الثّلاثة بألفاظهم وبألفاظ من نقل إجماعَهم من عامّة الطّوائف"(٥).

ثمّ إنه لـمّا كان استعمال هذه الألفاظ الحادثة والمصطلحات المجملة موهِمًا يحتمل حقًّا وباطلًا كانت الطّريقة العامّة لأهل السُّنّة والجماعة التّوقُّفَ في اللّفظ فلا يُثبَت ولا يُنفى؛ باعتبار أنّ كلًّا من النّفي والإثبات بدعة، ثمّ الاستفسار عن مقصود القائل، وبحسب موافقة مقصوده أو مخالفته للمنصوص يكون القبول أو الرّدّ للمعنى(٦).

وقد شرح شيخُ الإسلام ابن تيميّة هذا الأصل بكلام جامع نفيس، فقال: "من الأصول الكُلّيّة أن يُعلَم أنّ الألفاظ نوعان:

– نوعٌ جاء به الكتابُ والسُّنّة، فيجب على كلّ مؤمن أن يُقِرّ بموجب ذلك، فيُثبِتُ ما أثبتَه الله ورسولُه وينفي ما نفاه الله

---

(١) سيرة الإمام أحمد بن حنبل لصالح بن أحمد (١٢٢)، السُّنّة للخلّال (١٠٧/٦).

(٢) تاريخ الإسلام للذّهبي (١٣٦/١٨).

(٣) سير أعلام النبلاء للذّهبي (٢٨٦/١١).

(٤) الفتاوى الكبرى لابن تيميّة (٣١/٥).

(٥) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيميّة (٢٢٩/٣).

(٦) انظر: منهاج السُّنّة النّبويّة لابن تيميّة (٢١٧/٢ و٥٥٤)، مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيميّة (٣٤٧/٣)، درء تعارض العقل والنّقل له أيضًا (٢٥٩/١٠).

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد(١٢)، العدد(٤)، ص ص ٢٨٥٧- ٢٨٩٥ (جماد الآخر ١٤٤٠هـ / مارس ٢٠١٩م)

د. بدر بن ناصر بن محمد العواد

ورسولُه، فاللفظ الذي أثبتَه الله أو نفاه حقّ، فإنّ الله يقول الحقَّ وهو يهدى السّبيل.

والألفاظ الشّــرعيّة لها حُرمة، ومن تمام العلم أن يُبحَث عن مراد رســولِه بها ليُثْبَتَ ما أثبتَه ويُنفى ما نفاه من المعاني، فإنه يجب علينا أن نُصــدِّقه في كلّ ما أخبر، ونُطيعه في كلّ ما أوجب وأمر، ثمّ إذا عرفنا تفصــيلَ ذلك كان ذلك من زيادة العلم والإيمان، وقد قال تعالى ﴿ يَرْفَعِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مِنكُمْ وَٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْعِلْمَ دَرَجَٰتٍ ﴾ [المجادلة:١١].

- وأمّا الألفاظ التي ليست في الكتاب والسُّنّة ولا اتّفق السّلفُ على نفيها أو إثباتها؛ فهذه ليس على أحد أن يوافِقَ مَن نفاها أو أثبتها حتى يستفسر عن مراده، فإن أراد بها معنىً يوافِق خبر الرّسول أقرَّ به، وإن أراد بها معنىً يخالف خبرَ الرّسول أنكره.

ثمّ التّعبير عن تلك المعاني إن كان في ألفاظه اشـــتباهٌ أو إجمال عبّرَ بغيرها أو بيَّنَ مرادَه بها، بحيث يحصـــل تعريفُ الحقّ بالوجه الشّـرعيّ، فإنّ كثيرًا من نزاع النّاس سـببُه ألفاظٌ مجملة مبتدعة ومعانٍ مشـتبهة، حتى تجد الرّجلين يتخاصـمان ويتعاديان على إطلاق ألفاظٍ ونفيها، ولو سُئِل كلٌّ منهما عن معنى ما قاله لم يتصوّرْه فضلًا عن أن يَعرف دليلَه!"(١).

ب - أنّ الشّــيخَ أبا الفضــل جزم بنفي ما لم يرد في الكتاب والسُّــنّة نفيُه أو إثباتُه كما في قوله "ولا له مِرفقٌ ولا عَضُــد"، بينما أفصح الإمامُ أحمدُ عن طريقته السّلفيّة بقوله: "ولا يوصف الله بشيء أكثرَ مــــمّا وصف به نفسَه"(٢)، وبقوله "ولا نتعدّى القرآنَ والحديث"(٣)، وقد شرح ذلك شيخُ الإسلام ابنُ تيميّة بقوله: "ما سَكَتَ عنه السّمعُ نفيًا وإثباتًا ولم يكن في العقل ما يثبتُه ولا ينفيه سكتنا عنه، فلا نثبته ولا ننفيه"(٤)، فأين هذا من هذا؟!

٨- جاء في رسالة رِزْق الله :"وقد ثبت أنّ القديم شيء"(٥).

ومن المعلوم أنّ إطلاق لفظ "القديم" على الله سبحانه لــــم يرد في الكتاب ولا في السُّنة، وإنما هو من ألفاظ المتكلِّمين(٦)، وقد

---

(١) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيميّة (١١٣/١٢).

(٢) ذِكْر محنة الإمام أحمد بن حنبل لحنبل بن إسحاق (٦٨).

(٣) الإبانة الكبرى لابن بطّة (٣٢٦/٧)، تحريم النَّظر في كتب الكلام لابن قدامة (٣٩)، بيان تلبيس الجهميّة لابن تيميّة (٤٣١/١) و(١٦٥/٢)، التّسعينيّة له أيضًا (٣١٨/١)، اجتماع الجيوش الإسلاميّة لابن القيّم (١٣٢).

(٤) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيميّة (٨٨/٣).

(٥) رسالة رزق الله التّميمي [الملحقة بطبقات الحنابلة لابن أبي يعلى] (٢٢٧/٢).

(٦) انظر: بيان تلبيس الجهميّة لابن تيميّة (١٧١/٥)، الجواب الصّحيح له أيضًا (٢٦٩/٣)، قاعدة جليلة في التّوسُّل والوسيلة له أيضًا (١٦٩)،

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد(١٢)، *العدد*(٤)، ص ص ٢٨٥٧- ٢٨٩٥ (جماد الآخر ١٤٤٠هـ / مارس ٢٠١٩م)

نقلنا عن الإمام أحمد طريقتَه في باب الأسماء والصّفات من أنه ليس بصاحب كلام وأنه لا يتعدّى ما ورد به القرآن والحديث.

٩- جاء في رسالة أبي الفضل: "لم يزل الله تعالى غاضبًا على ما سَبَق في علمه أنه يكون ممّن يعصيه، ولم يزل راضيًا على ما سبق في علمه أنه يكون ممّا يُرضيه"(١).

وهذا ـــ دون أدنى شكّ ـــ هو مذهب الكُلّابيّة نُفاةِ الأفعال الاختياريّة عن الله تعالى(٢)، فهم يجعلون الرّضى صفةً قديمة متعلّقة بعلمه تعالى، وعلمُه لا يتغيّر، وعليه فيقولون: إنّ مَن علم الله أزلًا أنه سيموت على الإيمان رضيَ عنه ولو قضى أكثرَ حياته على الكفر ومحاربة الله ورسوله، وإنّ مَن علم أزلًا أنه سيموت على الكفر سَخِطَ عليه ولو كان قبل ذلك من أعبَدِ خلق الله وأشدّهم صلاحًا، وهذه المسألة تُعرف لدى المتكلّمين بـ(مسألة الموافاة)(٣).

وقد أشار شيخ الإسلام ابن تيميّة إلى أنّ القرآن والأثر يدلّان على خلاف قولهم، وأنه مذهبُ قُدَماء الحنبليّة بل وأكثر الطّوائف(٤).

١٠- جاء في رسالة أبي الفضل: "وكان أحمدُ يذهب إلى أنّ الاستطاعة مع الفعل"(٥).

وهذا الذي نماه أبو الفضل التّميميّ إلى الإمام أحمد هو قول أبي الحسن الأشعريّ(٦) وأبي بكر الباقلاني(٧).

مجموعة الرّسائل والمسائل له أيضًا (٨١/٣).

(١) انظر: رسالة أبي الفضل التّميمي [الملحقة بطبقات الحنابلة لابن أبي يعلى] (٢٥٦/٢).

(٢) انظر: مقالات الإسلاميّين لأبي الحسن الأشعريّ (١٦٩) و(٢٩٨) و(٥٤٧).

(٣) انظر: الفصل في الملل والنِّحَل لابن حزم (٤٨/٤)، مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيميّة (٥٨٢/١٦)، الجامع لأحكام القرآن للقرطبيّ (٢٩٧/١)، شرح المقاصد في علم الكلام للتَّفْتازاني (٢٦٤/٢).

(٤) انظر: مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيميّة (٥٨٢/١٦).

(٥) انظر: رسالة أبي الفضل التّميمي [الملحقة بطبقات الحنابلة لابن أبي يعلى] (٢٥٨/٢).

(٦) انظر: معالم أصول الدّين للفخر الرّازي (٨٩)، البحر المحيط في أصول الفقه للزّركشي (٣٤٢/١).

(٧) انظر: تمهيد الأوائل للباقلاني (٣٢٥)، الإنصاف له أيضًا (٤٣).

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد(١٢)، العدد(٤)، ص ص ٢٨٥٧- ٢٨٩٥ (جماد الآخر ١٤٤٠هـ / مارس ٢٠١٩م)

"والصّواب الذي دلّ عليه الكتاب والسُّنّة"[١] و"عليه محقّقو المتكلِّمين وأهلِ الفقه والحديثِ والتّصوُّفِ وغيرِهم"[٢] أنّ الاستطاعة نوعان: فـــ"الاستطاعةُ التي هي مناط الأمر والنّهي وهي المصحِّحةُ للفعل لا يجب أن تُقارِن الفعل، وأمّا الاستطاعةُ التي يجب معها وجودُ الفعل فهي مقارنة له"[٣].

الوجه الثّالث: نسب أبو الفضل إلى الإمام أحمد أنه قال ـــ في معرض حديثه عن إثبات صفتي السّمع والبصر ـــ: "وقال عليه الصّلاة والسّلام: سبحانَ مَن وسع سمعُه الأصوات"[٤].

ومن المعلوم أنّ هذا ليس من كلام النبيِّ صلى الله عليه وسلم وإنما من كلام أمّ المؤمنين عائشة رضي الله عنها[٥]، وهذا الخطأ من جنس أخطاء الفقهاء لأنّ بضـــاعة أكثرهم في الحديث مُزجاة، وأمّا أئمّة الحديث فلا يقعون في مثل هذا الخطأ الفاحش، فكيف بالإمام أحمد الذي كان يحفظ ألف ألف حديث عن ظهر قلب؟![٦]

الوجه الرّابع: أنّ الشّيخ رِزق الله صرّح في آخر رسالته بما يفيد كونَه لم ينقل ألفاظَ الإمام أحمد وإنما كتبها عفوَ الخاطر حيث قال: "فهذا بعضُ ما نعلمه من اعتقاده ونعرفه من مذهبه ...، وهذه المقدِّمة ذكرتُها وســـطّرتُها بحكم الحال الحاضـــر، من غير رجوع إلى كتاب أو استعانة بأصل"[٧].

ومن الجدير بالذِّكر أنّ الحافظ أبا بكر البيهقيّ حين ذَكَرَ اعتقادَ الإمام أحمد في كتابه الذي صـــنّفه في مناقب الإمام اعتمد على

(١) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيميّة (٣٧٢/٨).
(٢) درء تعارض العقل والنّقل لابن تيميّة (٦٠/١).
(٣) الفتاوى الكبرى لابن تيميّة (٤٦٠/١).
(٤) انظر: طبقات الحنابلة لابن أبي يعلى (٢٥٤/٢).
(٥) أخرجه البخاريّ في صحيحه تعليقًا بصيغة الجزم (٢٦٨٩/٦)، والنّسائي في سننه الصُّغرى برقم (٣٤٦٠)، وابن ماجه في سننه برقم (١٨٨)، والإمام أحمد في مسنده برقم (٢٤٢٤١) كلُّهم بلفظ: "الحمد الله الذي وسع ...".
وأمّا اللفظ الذي ذكره أبو الفضل فأخرجه ابنُ خزيمة في كتابه التّوحيد وإثبات صفات الرّبّ عزّ وجلّ (١٠٧/١).
(٦) انظر: تاريخ مدينة دمشق لابن عساكر (٢٩٦/٥)، تذكرة الحفاظ للذّهبي (٤٣١/٢)، تهذيب التّهذيب لابن حجر العسقلاني (٦٤/١).
(٧) رسالة رزق الله التّميمي [الملحقة بطبقات الحنابلة لابن أبي يعلى] (٢٤٨/٢).

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد(١٢)، *العدد*(٤)، ص ص ٢٨٥٧- ٢٨٩٥ (جماد الآخر ١٤٤٠هـ / مارس ٢٠١٩م)

العقيدة التي صنّفها أبو الفضل التّميميّ(١)؛ مما يعني أنه وقع في الأخطاء نفسها التي وقع فيها صاحبُ الأصل ومنها تسويغ التّأويل.

وما ذهب إليه بعضُ فُضلاء المعاصرين من أنّ "ذِكْر البيهقيّ لذلك لا يُعتمد؛ لأنّ البيهقيّ ــ يرحمه الله ــ عنده شيء من تأويل الصِّفات، فلا يوثق بنقله في هذا الباب؛ لأنّه ربّما تساهل"(٢) فهو شيء غيرُ مقبول، بل الصّواب ما ذكره شيخُ الإسلام، كما أنه الأليق بالبيهقيّ الذي هو أحد أعلام المحدّثين المتّفق على جلالتهم وأمانتهم.

وعودًا على بدء فقد أسهم اعتمادُ البيهقيّ على رسالة أبي الفضل في انتشار الخطأ على الإمام بصورة أكبر لا سيّما مع اشتهار اسمه وانتشار تصانيفه بين أهل المذاهب المختلفة وعلوِّ كعبه في علم الحديث(٣).

---

(١) انظر: مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيميّة (٤/١٦٧)، درء تعارض العقل والنّقل له أيضًا (٢/١٠٠).

(٢) تعقيبات على كتاب: السّلفيّة ليست مذهبًا للفوزان (٤٤).

(٣) الكتاب الذي اعتمد فيه البيهقيُّ على رسالة أبي الفضل لم يُطبع – في حدّ علمي – حتى الآن، لكن ما زال بعضُ أهل العلم ـ وخصوصًا المخالفين ـ ينقلون عنه ما هو خطأ على الإمام أحمد. انظر على سبيل المثال: البداية والنّهاية لابن كثير (١٠/٣٢٧).

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد(١٢)، العدد(٤)، ص ص ٢٨٥٧- ٢٨٩٥ (جماد الآخر ١٤٤٠هـ / مارس ٢٠١٩م)

الخاتمة

وتتضمّن أهمّ النّتائج وأبرز التّوصيات

وبعد أن منّ الله تعالى بإتمام هذا البحث فهذا استعراض لأهمّ نتائجه وأبرز توصياته:

١- أنه يمكن القول بأنّ التّميميّين كانوا من حيث الجملة على اعتقاد أهل السُّنّة والجماعة.

٢- أنه يمكن تصنيف التّميميّين تحت ما يُسمّى (متكلّمة الصِّفاتيّة) عمومًا و(متكلّمة الحنابلة) على وجه الخُصُوص.

٣- أنّ التّميميّين وافقوا ابنَ كُلّاب في كثير من أُصُوله الكلاميّة.

٤- أنهم في بعض المسائل مالوا إلى أبي الحسن الأشعريِّ مخالفين قولَ ابنِ كُلّاب.

٥- أنهم أُتوا من قلّة خِبرتهم بـ(علم الكلام)، ومن عدم معرفتهم التّامّة بـ(اعتقاد السّلف).

٦- أنّ للصّداقة المتينة التي كانت تجمع بين بعض التّميميّين وبين الشّيخين أبي الحسن الأشعريِّ وأبي بكر الباقلاني أثرًا في ميلهم إلى آراء ابن كُلّاب.

٧- أنّ خطأ أبي الفضل التّميميّ وكذلك ابنُ أخيه في حكاية اعتقاد الإمام أحمد ناشئ من كونهم فهموا كلامَه على غير وجهه، ثمّ حَكَوهُ بحسْب ذلك الفهم.

٨- أنّ خطأ الحافظ البيهقيّ في حكاية اعتقاد الإمام أحمد ناشئ من اعتماده على رسالة أبي الفضل التّميميّ.

كما يوصي البحث بما يلي:

٩- أهمّيّة دراسة رسالَتَي أبي الفضل وأبي محمد دراسةً فاحصة.

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد(١٢)، العدد(٤)، ص ص ٢٨٥٧– ٢٨٩٥ (جماد الآخر ١٤٤٠هـ / مارس ٢٠١٩م)

التّميميُّون، آراؤهم الاعتقاديّة، وخطؤهم على الإمام أحمد

The Tamimites
Their Doctrine and Wrongdoings Against Imam Ahmad

Dr. Badr bin Nasser bin Mohammed Al- Awad
Associate Professor in the Department of Doctrine and Contemporary Sects
Qassim University, KSA

ABSTRACT

This research sheds light on one of the Islamic theological tendencies that emerged among some Hanbali scholars, though Imam Ahmad is the Imam of their sect and is known for his strictnessin followingthe puretraces of the Salaf(predecessors) to the extent that he was known as (the Imam of the Sunnis), when identifying the Tamimites and presenting a number of their violations.

One of the objectives of this research is to examine the reasons that caused their deviation from the way of the Imam of the Sunnis, and their tendency towards the origins of Abdullah bin Kallab. The approach followed here is the descriptive critical approach.

The most important findings of the research is pointing out that the Tamimites aregenerally followers of the belief of Ahl-e Sunnatwa'l-Jamaat, and that they can be classified under the so-called (Mutakalimat Al-Sifatiyah); they agreed with IbnKallab in some of its theological origins; perhaps they disagreed with him and agreed with Ibn Hassan al-Ash'ari or Baqlani, who had considerable impact on them in relation to theirtheological opinions.

These people, with their lack of knowledge of the Islamic Theology and their lack of full knowledge of the belief of the (Salaf) predecessor, as the research recommends that both thethesis of Sheikh Abu al-Fadl al-Tamimi, and the thesis of his nephew RizkAllah be studied of their subjects and issues be examined.

Keywords: Tamimites, Mutakalima, Hanbali, Kalabiya, Ash'ari, Al-Baqalani.

do not imitate him in the hadeeth, nor in the hadeeth of 'Amribn al-'As.

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد(١٢)، *العدد*(٤)، ص ص ٢٨٥٧- ٢٨٩٥ (جماد الآخر ١٤٤٠هـ / مارس ٢٠١٩م)

قائمة بأسماء المصادر والمراجع:

١. **الإبانة الكبرى**، ابن بطّة، عُبيد الله بن محمد بن محمد. تحقيق: جماعة من الباحثين، د. ط، الرّياض، دار الرّاية، د.ت.

٢. **ابن الزّاغُوني وآراؤه الاعتقاديّة: عرض ونقد**، الرّشيديّ، عبد الهادي بن عقيل. ماجستير، السّعوديّة، كليّة الدّعوة وأصول الدّين، جامعة أم القرى، ١٤٢٩هـ.

٣. **اجتماع الجيوش الإسلاميّة على غزو المعطلة والجهميّة**، ابن القيّم، محمد بن أبي بكر بن أيّوب. ط١، بيروت، دار الكتب العلميّة، ١٤٠٤هـ – ١٩٨٤م.

٤. **أحاديث في ذمّ الكلام وأهله**، المقرئ، عبد الرحمن بن أحمد بن الحسن. تحقيق: د. ناصر عبد الرّحمن الجديع، ط١، الرّياض، دار أطلس، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.

٥. **أحكام القرآن**، ابن العربي، محمد بن عبد الله بن محمد. تحقيق: محمد عبد القادر عطا، د. ط، بيروت، دار الفكر، د.ت.

٦. آراء **الكُلّابيّة العقديّة وأثرها في الأشعريّة**، الشّلالي، هدى بنت ناصر. د. ط، الرياض، مكتبة الرّشد، ١٤٢٠هـ– ٢٠٠٠م.

٧. **الاستقامة**، ابن تيميّة، أحمد بن عبد الحليم بن عبد السّلام. تحقيق: د. محمد رشاد سالم، ط١، الرياض، جامعة الإمام محمد بن سعود، ١٤٠٣هـ.

٨. **الإصابة في تمييز الصّحابة**، العسقلاني، أحمد بن علي بن حجر. تحقيق: علي محمد البجاوي، ط١، بيروت، دار الجيل، ١٤١٢هـ – ١٩٩٢م.

٩. **الإكمال في رفع الارتياب عن المؤتلف والمختلف في الأسماء والكنى**، ابن ماكولا، علي بن هِبَة الله بن أبي نصر. ط١، بيروت، دار الكتب العلميّة، ١٤١١هـ.

١٠. **الانتصار في المسائل الكبار**، الكَلْوَذَاني، محفوظ بن أحمد بن الحسن. تحقيق ودراسة: د. سليمان بن عبد الله العبيد، ط١، الرّياض، مكتبة العبيكان، ١٤١٣هـ -١٩٩٣م.

١١. **الإنصاف فيما يجب اعتقادُه ولا يجوز الجهلُ به**، الباقلاني، محمد بن الطّيّب بن محمد. تحقيق: محمد زاهد بن

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد(١٢)، *العدد*(٤)، ص ص ٢٨٥٧- ٢٨٩٥ (جماد الآخر ١٤٤٠هـ / مارس ٢٠١٩م)

الحسن الكوثري، ط٢، القاهرة، المكتبة الأزهريّة للتّراث، ١٤٢١هـ -٢٠٠٠م.

١٢. **البحر المحيط في أصـول الفقه**، الزّركشـي، محمد بن بهادر بن عبد الله. تحقيق: د. محمد محمد تامر، ط١، بيروت، دار الكتب العلميّة، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.

١٣. **البداية والنِّهاية**، القرشي، إسماعيل بن عمر ابن كثير، د. ط، بيروت، مكتبة المعارف، د.ت.

١٤. **بُغية المُرْتاد في الرّدّ على المتفلســفة والقرامطة والباطنيّة أهل الإلحاد من القائلين بالحلول والاتّحاد**، ابن تيميّة، أحمد بن عبد الحليم بن عبد السّـلام. تحقيق: د. موســى سـليمان الدّويش، ط١، المدينة المنوّرة، مكتبة العلوم والحكم، ١٤٠٨هـ.

١٥. **بيان تلبيس الجهميّة في تأسـيس بدعهم الكلاميّة**، ابن تيميّة، أحمد بن عبد الحليم بن عبد السّـلام. تحقيق: محمد بن عبد الرّحمن بن قاسم، ط١، مكة المكرّمة، مطبعة الحكومة، ١٣٩٢هـ.

١٦. **تاريخ ابن الوردي**، ابن الوردي، عمر بن مظفر بن عمر. ط١، بيروت، دار الكتـب العلميّـة، ١٤١٧هـــــ - ١٩٩٦م.

١٧. **تاريخ الإســلام ووَفَيَات المشــاهير والأعلام**، الذّهبي، محمد بن أحمد بن عثمان. تحقيق: د. عمر عبد السّـلام تدمري، ط١، بيروت، دار الكتاب العربي، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.

١٨. **تاريخ بغداد**، البغداديّ، أحمد بن علي بن ثابت. د. ط، بيروت، دار الكتب العلميّة، د.ت.

١٩. **تاريخ مدينة دمشـق وذكر فضـلها وتسـمية من حلها من الأماثل**، ابن عسـاكر، علي بن الحسـن بن هبة الله. تحقيق: عمر بن غرامة العمروي، د. ط، بيروت، دار الفكر، ١٩٩٥م.

٢٠. **تبيين كذب المفتري فيما نسب إلى الإمام أبي الحسن الأشعري**، ابن عساكر، علي بن الحسن بن هبة الله. ط٣، بيروت، دار الكتاب العربي، ١٤٠٤هـ.

٢١. **تحريم النّظر في كتب الكلام**، المقدسـي، عبد الله بن أحمد بن قُدامة. تحقيق: عبد الرّحمن دمشـقية، ط١، الرّياض، عالم الكتب،١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.

٢٢. **تذكرة الحفّاظ**، الذّهبي، محمد بن أحمد بن عثمان. ط١، بيروت، دار الكتب العلميّة، د.ت.

٢٣. **التّسـعينيّة**، ابن تيميّة، أحمد بن عبد الحليم بن عبد السّـلام. تحقيق: د. محمد بن إبراهيم العجلان، ط١، الرّياض،

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد(١٢)، العدد(٤)، ص ص ٢٨٥٧- ٢٨٩٥ (جماد الآخر ١٤٤٠هـ / مارس ٢٠١٩م)

مكتبة المعارف، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.

٢٤. **تعقيبات على كتاب السّلفيّة ليست مذهبًا**، الفوزان، صالح بن فوزان بن عبد الله. ط٢، الرّياض، دار الوطن، ١٤١١هـ.

٢٥. **تمهيد الأوائل في تلخيص الدّلائل**، الباقلاني، محمد بن الطّيب بن محمد. تحقيق: عماد الدّين أحمد حيدر، ط١، لبنان، مؤسسة الكتب الثّقافيّة، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.

٢٦. **التّمهيد في أصول الفقه**، الكَلْوَذَاني، محفوظ بن أحمد بن الحسن. تحقيق: جماعة من الباحثين، ط١، مكة المكرّمة، مركز البحث العلميّ وإحياء التّراث الإسلامي بجامعة أم القرى، ١٤٠٦هـ — ١٩٨٥م.

٢٧. **التّنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل**، المعلّمي، عبد الرّحمن بن يحيى بن علي. تخريج وتعليق: محمد ناصر الدّين الألباني وزهير الشّاويش وعبد الرّزّاق حمزة، ط٢، بيروت، المكتب الإسلامي، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

٢٨. **تهذيب التّهذيب**، العسقلاني، أحمد بن علي بن حجر. ط١، بيروت، دار الفكر، ١٤٠٤هـ- ١٩٨٤م.

٢٩. **التّوحيد وإثبات صفات الرّبّ عزّ وجلّ**، السّلمي، محمد بن إسحاق بن خزيمة. تحقيق: عبد العزيز بن إبراهيم الشّهوان، ط٥، الرياض، مكتبة الرُّشد، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.

٣٠. **جامع الرّسائل**، ابن تيميّة، أحمد بن عبد الحليم بن عبد السّلام. ط١، الرّياض، دار العطاء، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.

٣١. **الجامع الصّحيح المختصر**، البخاري، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم. تحقيق: د. مصطفى ديب البغا، ط٣، بيروت، دار ابن كثير - اليمامة، ١٤٠٧هـ — ١٩٨٧م.

٣٢. **الجامع لأحكام القرآن**، القرطبي: محمد بن أحمد بن أبي بكر. د.ط، القاهرة، دار الشّعب، د.ت.

٣٣. **جذوة المقتبس في ذكر ولاة الأندلس**، الحميديّ، محمد بن فتوح بن عبد الله. د.ط، القاهرة، الدّار المصريّة، ١٩٦٦م.

٣٤. **الجواب الصّحيح لمن بدّل دين المسيح**، ابن تيميّة، أحمد بن عبد الحليم بن عبد السّلام. تحقيق: علي سيّد صبح المدني، د.ط، مصر، مطبعة المدني، د.ت.

٣٥. **درء تعارض العقل والنّقل**، ابن تيميّة، أحمد بن عبد الحليم بن عبد السّلام. تحقيق: عبد اللّطيف عبدالرّحمن، د.ط، بيروت، دار الكتب العلميّة، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.

٣٦. **دفع شُبَه التّشبيه بأَكُفّ التّنزيه**، ابن الجوزي، عبد الرّحمن بن علي بن محمد. تحقيق: حسن السّقّاف، ط٣، الأردن، دار الإمام النّووي،١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد(١٢)، *العدد*(٤)، ص ص ٢٨٥٧- ٢٨٩٥ (جماد الآخر ١٤٤٠هـ / مارس ٢٠١٩م)

٣٧. **ذيل تاريخ بغداد**، ابن النّجّار، محمد بن محمود بن الحسن. د.ط، بيروت، دار الكتب العلميّة، د.ت.

٣٨. **الرّدّ على المنطقيّين**، ابن تيميّة، أحمد بن عبد الحليم بن عبد السّلام. د.ط، بيروت، دار المعرفة، د.ت.

٣٩. **السُّنّة**، الخلّال، أحمد بن محمد بن هارون. تحقيق: عطية الزهراني، ط٢، الرّياض، دار الراية، ١٩٩٤م.

٤٠. **سنن ابن ماجه**، القزويني، محمد بن يزيد بن ماجه. تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، د.ط، بيروت، دار الفكر، د.ت.

٤١. **سير أعلام النّبلاء**، الذّهبي، محمد بن أحمد بن عثمان. تحقيق: شعيب الأرناؤوط ومحمد نعيم العرقسوسي، ط٩، بيروت، مؤسّسة الرّسالة، ١٤١٣هـ.

٤٢. **سيرة الإمام ابن حنبل**، الشّيباني، صالح بن أحمد بن حنبل. تحقيق: محمد الزّغلي، ط١، د.م، المكتب الإسلامي، ١٤١٧هـ -١٩٩٧م.

٤٣. **شذرات الذّهب في أخبار من ذهب**، ابن العماد، عبد الحي بن أحمد بن محمد. تحقيق: عبد القادر الأرنؤوط ومحمود الأرناؤوط، ط١، دمشق، دار ابن كثير، ١٤٠٦هـ.

٤٤. **شرح أصول اعتقاد أهل السُّنّة والجماعة من الكتاب والسُّنّة وإجماع الصّحابة**، اللّالكائي، هِبَة الله بن الحسن بن منصور، تحقيق: د. أحمد بن سعد بن حمدان، الرّياض، دار طيبة، ١٤٠٢هـ.

٤٥. **شرح العقيدة الأصفهانيّة**، ابن تيميّة، أحمد بن عبد الحليم بن عبد السّلام. تحقيق: إبراهيم سعيداي، ط١، الرّياض، مكتبة الرّشد، ١٤١٥هـ.

٤٦. **شرح العقيدة الواسطيّة**، ابن عثيمين، محمد بن صالح بن محمد، تخريج وعناية: سعد بن فواز الصّميل، ط٦، الدّمام، دار ابن الجوزي، ١٤٢١هـ.

٤٧. **شرح المقاصد في علم الكلام**، التّفْتازاني، مسعود بن عمر بن عبد الله، ط١، باكستان، دار المعارف النُّعمانيّة، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.

٤٨. **شُعَب الإيمان**، البيهقي، أحمد بن الحسين بن علي. تحقيق: محمد السّعيد بسيوني زغلول، ط١، بيروت، دار الكتب العلميّة، ١٤١٠هـ.

٤٩. **الصّفديّة**، ابن تيميّة، أحمد بن عبد الحليم بن عبد السّلام. تحقيق: محمد رشاد سالم، د.ط، الرّياض، دار الفضيلة، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠م.

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد(١٢)، *العدد*(٤)، ص ص ٢٨٥٧- ٢٨٩٥ (جماد الآخر ١٤٤٠هـ / مارس ٢٠١٩م)

٥٠. **صـــون المنطق والكلام عن فنّي المنطق والكلام**، السُّـــيُوطيّ، عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد. تحقيق: د. علي سامي النّشار ود.سعاد علي عبد الرزّاق، ط٢، القاهرة، مجمع البحوث الإسلاميّة، د.ت.

٥١. **طبقات الحنابلة**، ابن أبي يعلى، محمد بن محمد بن الحسين. تخريج وتحشية: أسامة حسن وحازم علي بهجت، ط١، بيروت، دار الكتب العلميّة، ١٤١٧هـ – ١٩٩٧م.

٥٢. **العِبَر في خبر من غَبَر**، الذّهبي، محمد بن أحمد بن عثمان. تحقيق: د. صـلاح الدّين المنجد، ط٢، الكويت، مطبعة حكومة الكويت، ١٩٨٤م.

٥٣. **العرش**، الذّهبي، محمد بن أحمد بن عثمان. تحقيق: محمد بن خليفة التّميمي، ط٢، المدينة المنوّرة، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلاميّة، ١٤٢٤هـ – ٢٠٠٣م.

٥٤. **الفتاوى الكبرى**، ابن تيميّة، أحمد بن عبد الحليم بن عبد السّلام. تقديم: حسنين محمد مخلوف، د.ط، بيروت، دار المعرفة، د.ت.

٥٥. **الفصل في الملل والأهواء والنِّحَل**، ابن حزم، علي بن أحمد بن سعيد. د.ط، القاهرة، مكتبة الخانجي، د.ت.

٥٦. **فهرسـة اللَّبْلي**، الفهري، أحمد بن يوسـف بن يعقوب. تحقيق: ياسـين يوسـف بن عيّاش وعوّاد عبد ربه أبو زينة، ط١، بيروت، دار الغرب الاسلاميّة، ١٤٠٨هـ – ١٩٨٨م.

٥٧. **قاعدة جليلة في التّوسُّـل والوسـيلة**، ابن تيميّة، أحمد بن عبد الحليم بن عبد السّـلام. تحقيق: ربيع بن هادي عمير المدخلي، ط١، عجمان، مكتبة الفرقان، ١٤٢٢هـ – ٢٠٠١هـ.

٥٨. **الكامل في التّاريخ**، ابن الأثير، علي بن أبي الكرم محمد بن محمد، تحقيق: عبد الله القاضـــي، ط٢، بيروت، دار الكتب العلميّة، ١٤١٥هـ.

٥٩. **لوامع الأنوار البهيّة وسواطع الأسرار الأثريّة لشرح الدُّرّة المضيّة في عقد الفِرقة المرضيّة**، السّفّاريني، محمد بن أحمد بن سالم. ط٢، دمشق، مؤسسة الخافقين ومكتبتها، ١٤٠٢هـ – ١٩٨٢م.

٦٠. **المجتبى من السُّـــنَن**، النّســـائي، أحمد بن شـــعيب بن علي. تحقيق: عبد الفتاح أبو غدّة، ط٢، حلب، مكتب المطبوعات الإسلاميّة، ١٤٠٦هـ – ١٩٨٦م.

٦١. **مجموع فتاوى شـيخ الإسـلام ابن تيميّة**، ابن تيميّة، أحمد بن عبد الحليم بن عبد السّـلام. تحقيق: عبد الرّحمن بن

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد(١٢)، *العدد*(٤)، ص ص ٢٨٥٧- ٢٨٩٥ (جماد الآخر ١٤٤٠هـ / مارس ٢٠١٩م)

محمد بن قاسم، ط٢، مصر، مكتبة ابن تيميّة، د.ت.

٦٢. **مجموع فتاوى ورسائل فضيلة الشّيخ محمد بن صالح العثيمين**، السليمان، فهد بن ناصر بن إبراهيم. د.ط، الرياض، دار الوطن – دار الثّريّا، ١٤١٣هـ.

٦٣. **مجموعة الرّسائل والمسائل**، ابن تيميّة، أحمد بن عبد الحليم بن عبد السّلام، تخريج وتعليق: السّيّد محمد رشيد رضا، د.ط، د.ن، لجنة التّراث العربي، د.ت.

٦٤. **المستفاد من ذيل تاريخ بغداد**، ابن الدّمياطيّ، أحمد بن أيبك بن عبد الله، د.ط، بيروت، دار الكتب العلميّة، د.ت.

٦٥. **مسند الإمام أحمد بن حنبل**، الشّيباني: أحمد بن محمد بن حنبل. د.ط، مصر، مؤسسة قرطبة، د.ت.

٦٦. **معالم أصول الدِّين**، الرّازي، محمد بن عمر بن الحسن. تحقيق: طه عبد الرّؤوف سعد، د.ط، بيروت، دار الكتاب العربي، ١٤٠٤هـ – ١٩٨٤م.

٦٧. **معرفة القُرّاء الكبار على الطّبقات والأعصار**، الذّهبي، محمد بن أحمد بن عثمان. تحقيق: بشّار عوّاد معروف وشعيب الأرناؤوط وصالح مهدي عبّاس، ط١، بيروت، مؤسسة الرّسالة، ١٤٠٤هـ.

٦٨. **المغني في الضُّعفاء**، الذّهبي، محمد بن أحمد بن عثمان. تحقيق: نور الدّين عتر، د.ط، د.ن، د.ت.

٦٩. **مفتاح دار السّعادة ومنشور ولاية العلم والإرادة**، ابن القيّم، محمد بن أبي بكر بن أيّوب. د.ط، بيروت، دار الكتب العلميّة، د.ت.

٧٠. **مقالات الإسلاميّين واختلاف المصلّين**، الأشعريّ، علي بن إسماعيل بن إسحاق. تحقيق: هلموت ريتر، ط٣، بيروت، دار إحياء التّراث العربي، د.ت.

٧١. **المقصد الأرشد في ذكر أصحاب الإمام أحمد**، ابن مفلح، إبراهيم بن محمد بن عبد الله. تحقيق: د عبد الرّحمن بن سليمان العثيمين، ط١، الرياض، مكتبة الرّشد، ١٤١٠هـ – ١٩٩٠م.

٧٢. **مناقب الإمام أحمد**، ابن الجوزي، عبد الرّحمن بن علي بن محمد. تحقيق: د. عبد الله بن عبد المحسن التّركي، ط٢، دار هجر، ١٤٠٩هـ.

٧٣. **المنتظم في تاريخ الملوك والأمم**، ابن الجوزي، عبد الرّحمن بن علي بن محمد. تحقيق، محمد عبد القادر عطا ومصطفى عبد القادر عطا، ط١، بيروت، دار الكتب العلميّة، ١٤١٢هـ – ١٩٩٢م.

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد(١٢)، *العدد*(٤)، ص ص ٢٨٥٧- ٢٨٩٥ (جماد الآخر ١٤٤٠هـ / مارس ٢٠١٩م)

٧٤. **منهاج السُّنّة النّبويّة في نقض كلام الشّيعة القدريّة**، ابن تيميّة، أحمد بن عبد الحليم بن عبد السّلام. تحقيق: د. محمد رشاد سالم، ط١، مصر، مؤسسة قرطبة، ١٤٠٦هـ.

٧٥. **موقف ابن تيميّة من الأشاعرة**، المحمود، عبد الرّحمن بن صالح بن صالح. ط١، الرّياض، مكتبة الرّشد، ١٤١٥هـ – ١٩٩٥م.

٧٦. **ميزان الاعتدال في نقد الرّجال**، الذّهبي، محمد بن أحمد بن عثمان. تحقيق: علي محمد معوض وعادل أحمد عبد الموجود، ط١، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٩٩٥م.

٧٧. **النّبوّات**، ابن تيميّة، أحمد بن عبد الحليم بن عبد السّلام. د.ط، القاهرة، المطبعة السّلفيّة، ١٣٨٦هـ.

٧٨. **النُّجوم الزّاهرة في ملوك مصر والقاهرة**، الأتابكي، يوسف بن تغري بردي بن عبد الله. تقديم وتعليق: محمد حسين شمس الدّين، د.ط، بيروت، دار الكتب العلميّة، د.ت.

٧٩. **الوافي بالوَفَيَات**، الصَّفديّ، صلاح الدّين خليل بن أيبك بن عبد الله. تحقيق: أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى، د.ط، بيروت، دار إحياء التّراث،١٤٢٠هـ- ٢٠٠٠م